التخطيط الحضري في سورية والتوجهات المعاصرة نحو التنمية الحضرية المستدامة

الدكتورة المهندسة رولا أحمد ميًا[1]

الملخص

تعدُّ مسألة التنمية الحضرية المستدامة من الموضوعات الحديثة والمعاصرة، ولكن أساليب وطرائق العمل بها ما تـزال غير واضحة المعالم بشكل كاف. لذلك انطلق البحث من تأسيس قاعدة نظرية لأهم المـصطلحات والمفـاهيم المتعلقـة بالتخطيط الحضري والعمراني والتنمية الحضرية المستدامة، ليعتمد بعد ذلك المنهج التحليلي بالاسـتناد إلـى معـايير التحضر العالمية والعربية، ودراسة تحديات التحضر في سورية والمعايير المستخدمة.

وقد تبيَّن أنَّ المؤشرات الكمية الإحصائية يمكن أن تكون أداة لقياس حجم التجمع السكاني واحتياجاته التنمويـة، وقـد وجد أن هناك ارتباطاً واضحاً بين دليل الفقر البشري وعدد التجمعات السكانية التي يقل عدد سـكانها عـن (5) آلاف نسمة، لكن تلك الأداة غير كافية بل يجب أن يترافق عملها بأدوات نوعية أخرى للقياس مثل مؤشرات التنمية الحضرية المستدامة. ومن ثَمَّ أي إستراتيجية لتنمية حضرية يجب أن تدعم وجود نمط هرمي متوازن للمدن والأقاليم يتضح مـن خلاله التسلسل الهرمي لوظائفها ويضمن لها الاستدامة.

[1] قسم تخطيط المدن والبيئة – كلية الهندسة المعمارية– جامعة دمشق.

1- مقدمة:

منذ قمة المدن التي عقدتها منظمة الأمم المتحدة في اسطنبول عام 1996، جرى الإقرار بأن المدن تشكّل واحدة من التحديات الكبرى أمام المجتمع الدولي فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك مستقبل الأرض. في الواقع، وكما توقَّع علماء السكان، فإن أكثر من نصف سكان البشر، أي (3,3) مليار فرد يعيش اليوم في مناطق حضرية، وبحلول عام (2030) من المتوقع أن يبلغ عدد أولئك السكان ما يقارب (5) مليارات فرد. إذاً يعيش اليوم في المدن ثلاثة من كل ستة أفراد، اثنان منهم يسكنان في مدن نامية، كما أنَّ كل فرد من بين ثلاثة أفراد يسكنون المدن في البلدان النامية يعيش في مناطق عشوائية [22].

هذه الأرقام تبيّن نطاق التحدي الذي تمثله التنمية الحضرية في العالم الراهن والضغط المتزايد الذي تمارسه على مختلف المستويات في المدن. ويبدو أن العالم يسير حتماً في طريق التحضر، فالتحول الحضري الكوني الحقيقي الجاري حالياً، هو النتيجة الضرورية والحتمية للتحول السكاني، ويشكّل واحداً من التحديات الرئيسية في القرن الحادي والعشرين، كما يتضح في " أهداف التنمية الألفية " التي تبنتها الأمم المتحدة في عام 2000، الأمر الذي يستوجب توجيه الاهتمام الأكبر إلى مشكلات التحضر، إذ أصبحت إدارة التنمية الحضرية واحدة من أهم التحديات في القرن العشرين [15].

هذا وتعدُّ عملية التخطيط الحضري في البلدان المتقدمة أداة مهمة وفعالة لمعالجة المشاكل الناجمة عن النمو السكاني السريع وما ينتج عنه من مشكلات وتحديات، وتزداد يوماً بعد يوم حاجة البلدان التي في طريقها إلى التنمية لمثل هذا النوع من التخطيط، حيث شهدت هذه البلدان معدلات نمو حضري لم تعهدها من قبل، ولم تكن مدنها قد صممت أصلاً لمواجهة معدلات النمو السريع وضبط آثاره السلبية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تجاوزت قدرة تلك البلدان على مواجهتها، ولاسيما البنية التحتية والخدمات. وتعاني معظم المدن السورية الرئيسية من المشكلات المتداخلة للنمو الحضري وقد حان الوقت لتقوم بدور أكبر في النتاج العالمي ولتصبح أيضاً نقاط جذب واضحة للاستثمارات العالمية نظراً إلى ما تملك من ميزات نسبية ومحلية ولاسيَّما رخص الأيدي العاملة والأراضي وتوفر السوق الاستهلاكية، فتحضر المدن السورية مكمل للتنمية ولكنه يمثل تحدياً كبيراً لها ولاسيما في مواجهة بعض التحديات الحضرية.

2- إشكاليات البحث

تبرز الأدبيات المعاصرة إشكاليات عديدة في تعريف المناطق الحضرية ودراستها، التي يمكن تصنيفها إلى:

- **الإشكالية اللغوية** في تعريف الحضر والريف لأنَّ كلّاً منهما يمثل مكاناً حضرياً يدل على استقرار السكان. وليس هناك اتفاق على مصطلح محدد في هذا المجال، فبعضهم يعتمد مصطلح "**التخطيط الحضري**"، وبعضهم الآخر يعتمد "**التخطيط المديني**"، وبعضهم الآخر يعتمد "**التخطيط العمراني**".

- **الإشكالية المكانية** تتمثل بالتداخل مابين المناطق الحضرية والريفية لدرجة يصعب التفريق ما بين الحضر والريف، كما هو الحال في الضواحي الواقعة على أطراف المدن، إذْ إنَّ هناك سكانها يمارسون حياة المدينة ولكنها مصنفة كمناطق في الريف، وهي أشبه بما يمكن تصنيفه كمناطق "شبه حضرية".

- أما **الإشكالية الثالثة** فتتمثل باعتماد المعيارين الإداري والسكاني في تعريف المناطق الحضرية في سورية، مما أدى إلى غياب سياسة واضحة لتفعيل دور التجمعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية.

– أمّا **الإشكالية الرابعة** فتتركز في تحدي النمو السكاني والحضري، حيث وصلت نسبة النمو السكاني في سورية إلى (2,4%) في عام 2009. وبلغت الزيادة السكانية السنوية بحدود (650) ألف نسمة من خلال العوامل الطبيعية (الولادات–الوفيات)، أي بحدود عدد سكان مدينة متوسطة الحجم، تضاف إلى ذلك الزيادة في نسبة سكان الحضر التي وصلت إلى (54%) في عام 2009، وبمعدل سنوي قدره (2,8%) [9].

– أمَّا **الإشكالية الخامسة** فتتعلق بعدم التوافق مابين المناطق المصنفة حضرية والأنماط والمستويات التنموية الحالية. فمنظومة المدن (System of Cities) تعدُّ من أهم الوسائل التي يمكن بمقتضاها نقل التنمية، ونشر الاختراعات والاستخدامات الحديثة للتقنية، ولا شك أن تصنيف المدن في سورية يعاني من اختلال في منظومة المدن (Unbalanced Hierarchy of Cities). ووفق تقديرات المكتب المركزي للإحصاء لعام 2008 يتبيَّن أنَّ محافظات دمشق وريف دمشق وحلب تستحوذ وحدها على نحو (44%) من إجمالي سكان سورية، أمَّا المحافظات التي تليهما في الحجم والبالغ عدد سكانها أكثر من مليون نسمة فهي على التوالي (حمص، حماة، الحسكة، ادلب، دير الزور) التي يبلغ إجمالي سكانها مجتمعة نحو (36%) من إجمالي السكان في سورية، في حين لا يتعدى إجمالي سكان المحافظات التي يقل عدد سكانها عن مليون نسمة (اللاذقية، درعا، الرقة، طرطوس، السويداء، القنيطرة) مجتمعة نحو (20%) من إجمالي سكان سورية [8].

فالواقع الحالي يؤكد **غياب المنظومة الهرمية المتوازنة للتجمعات السكانية**، إذْ إنَّ النمط الهرمي المتوازن هو أساسي في تحريك النمو الإقليمي المتوازن، وأي **إستراتيجية لتنمية إقليمية وحضرية يجب أن تدعم وجود نمط هرمي متوازن للمدن يتضح من خلاله التسلسل الهرمي لوظائفها، الأمر الذي يستدعي البحث عن معايير نوعية لتصنيف التجمعات الحضرية.** وعليه فقد وضعت الخطة الخمسية العاشرة (2006-2010) ضمن أولوياتها **وضع إستراتيجية للتنمية الحضرية وإيجاد هيكلية هرمية متوازنة** [10].

الإشكاليات السابقة انعكست سلباً على تعريف المناطق الحضرية في سورية. وقد فرضت هذه الإشكاليات تساؤلات متعددة ومتداخلة مابين الإطار النظري وآليات التنفيذ وفق ما يأتي:

- ماذا تعني التنمية الحضرية المستدامة وما علاقتها بالتخطيط العمراني؟
- هل هناك اختلاف بين مصطلحي التخطيط الحضري والتخطيط المديني؟
- ما أسس التخطيط الحضري وأهدافه ومجالات عمله؟
- ما معايير التحضر التي يتم العمل وفقها اليوم وماذا عن التحضر في سورية؟
- ما المشاكل الناجمة عن التحضر وما الأسباب الكامنة وراء تسارعه في سورية؟
- هل رسم السياسات ووضع الخطط كافٍ لتحقيق أهداف التنمية الحضرية؟
- ما دور كل من الإدارة المركزية والسلطات المحلية في التخطيط الحضري وإدارة التنمية الحضرية في سورية؟ وهل هناك أي دور للقطاع الخاص والمجتمع المحلي؟

▪ ما أولويات العمل لإدارة التنمية الحضرية في سورية بما يضمن تحقيق التنمية المستدامة؟

سيحاول هذا البحث الإجابة عن هذه الأسئلة المهمة والمتداخلة. وليس المقصود هنا سرد أدبيات التخطيط الحضري، وإنما البحث عن أدوات تخطيطية معاصرة وأساليب تستدعي ضرورة التركيز عليها لأغراض التنمية الشاملة المتوازنة والمستدامة في سورية.

3- فرضيات البحث

تنقسم فرضيات هذا البحث بحسب تقاليد مناهج البحث العلمي في هذا المجال على النحو الآتي:

– **الفرضية الأولى:** أن قياس التحضر يجب ألا يكون مرتبطاً بمعيار أو معيارين فحسب، بل يجب أن يكون هناك معايير نوعية أخرى لتصنيف التجمعات الحضرية في سورية.

– **الفرضية الثانية:** إن تفعيل العمل بالتخطيط كأداة لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة في سورية يتطلب تغيرات جوهرية إدارية ومؤسساتية وتشريعية.

4- هدف البحث

تعدُّ مسألة التنمية الحضرية المستدامة من الموضوعات الحديثة والمعاصرة، فأساليب وطرائق العمل بها ما تزال غير واضحة المعالم بشكل كافٍ، لذلك سيعالج البحث هذه المسألة بشكل متكامل بما يحقق الأهداف الآتية:

– توضيح المفاهيم المرتبطة بالنمو الحضري، والتخطيط الحضري والعمراني والتنمية الحضرية المستدامة،

– محاولة البحث عن معايير نوعية وتخطيطية لتعريف المناطق الحضرية في سورية،

– الربط بين حجم التجمعات السكانية وعددها ومؤشر الفقر المتمثل بتدني المستوى المعاشي،

– البحث عن الأسباب التي أدت بدورها إلى تدني المستوى المعاشي في بعض المناطق الحضرية، وكيفية توزيع الأدوار ما بين السلطات المركزية والإدارة المحلية ممثلة بالبلديات والقطاع الخاص،

– وضع أولويات عمل للارتقاء بالإدارة والتخطيط الحضري من أجل تحقيق التنمية الحضرية المستدامة.

5- منهجية البحث

ينطلق البحث من تأسيس قاعدة نظرية لأهم المصطلحات والمفاهيم المتعلقة بالتخطيط الحضري والعمراني والتنمية الحضرية المستدامة، ليعتمد بعد ذلك المنهج التحليلي لمعايير التحضر العالمية والعربية، للاستفادة منها في إيجاد معايير نوعية وتخطيطية في تعريف المناطق الحضرية في سورية. إنَّ قياس نسب التحضر وفق معيار إحصائي هو الخطوة الأولى والأداة لوضع شبكة حضرية متدرجة ومتوازنة. ولتحقيق ذلك سيتم حساب نسب التحضر وفق معيار حجمي آخر، بدلاً عن المعيار الحالي المعتمد في سورية.

ولتحقيق ذلك سيتم الاعتماد على البيانات الإحصائية على مستوى أصغر تجمع سكاني في سورية وفق إسقاطات المكتب المركزي للإحصاء لعام 2008، وذلك باستخدام تقنيات برنامج (Excel) في تحليل بيانات الدراسة وتمثيلها على التوالي، للوصول إلى نسب تحضر يمكن أن تكون أداة تخطيطية لوضع الاستراتيجيات والخطط وبرامج التنمية الحضرية المتوازنة والمستدامة. يعالج البحث في الخطوة التالية واقع التحضر في سورية ويبحث عن الأسباب الكامنة وراءه، ليدرس دور كل من الإدارة المركزية والمحلية والقطاع الخاص والمجتمع المحلي في عملية التنمية المستدامة. وتأتي الخطوة الثالثة في هذا البحث لعرض

أهم النتائج وأولويات العمل من أجل تحقيق التنمية الحضرية المستدامة في سورية.

6- الإطار النظري: مصطلحات ومداخل مفاهيمية للتخطيط الحضري والتنمية الحضرية المستدامة

قبل استعراض دور التخطيط الحضري وأهميته في مواجهة تحديات التنمية الحضرية، لا بد من تعرّف أولاً مفهوم التحضر والتخطيط الحضري والعلاقة بينهما. وعلى الرغم من بساطة هذا التصنيف، يُجمع الباحثون على صعوبة وضع تعريف شامل لمفهوم المناطق الحضرية على مستوى العالم، وهناك اختلاف واضح وآراء متباينة في تحديد ماهية التحضر، فضلاً عن توضيح الفرق مابين التخطيط العمراني والحضري وتوضيح عدد من المصطلحات المتعلقة بموضوع البحث.

6-1- التخطيط الحضري، أم التخطيط المديني، أم التخطيط العمراني؟

بعد الدراسة المرجعية لأهم البحوث والكتب العلمية المنشورة المتعلقة بموضوع البحث، يتبيَّن أن أغلبها اعتمدت مصطلح " التخطيط الحضري". كذلك اعتمدت الخطة الخمسية العاشرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (2006-2010) مصطلح التنمية الحضرية وأفردت فصلاً خاصا عن "التخطيط الإقليمي المتوازن والتنمية الحضرية"، وتلك هي المرة الأولى التي يرد فيها مصطلح التنمية الحضرية ضمن وثيقة رسمية، إذْ تصدر الخطط الخمسية وفق مرسوم جمهوري. أمَّا مصطلح " الحضر"، فهو المصطلح المعتمد في المجموعات الإحصائية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء في الجمهورية العربية السورية.

من الناحية اللغوية، وبالرجوع إلى قاموس " المنجد"، يقرأ المرء أنَّ الحضارة هي الإقامة في الحضر (بفتح الراء)، حضوراً أو حضارة، ضد غاب (البدوي غائب، لا حضور له في مكان محدد). أمَّا حضر (بسكون الراء) كالآتي: حضر–حضارة: أقام بالحضر/ الحضر: القرى والأرياف والمنازل المسكونة فهي خلاف البادية. وهذا يعني أن الحضارة تدل على أسلوب متميز من الحياة، وهو الاستقرار والإقامة الدائمة. ولكن هذا الاستقرار ليس من الضروري أن يكون في المدينة، فالاستقرار نشأ تاريخياً في القرى الصغيرة، وعندما تطورت القرية واتسعت تحولت إلى مدينة، ومن ثَمَّ فإن نشأة المدينة كانت متأخرة بالقياس إلى نشأة القرية. فالأساس اللغوي في اللغة العربية إنْ عرَّف المدينة والقرية معاً بالقياس إلى الارتحال والبداوة، فإنه لا يصلح أساساً لتعريف كل منهما بالقياس إلى الآخر. بالمقابل، يتبيَّن أنَّ استخدام مصطلح "الحضر" مختلف عنه في اللغة الإنكليزية، وفق ما ذُكر في قاموس "المورد"، حيث يُستخدم مصطلح " حضر" مقابل "Urban" وهو عكس "Rural" أي "ريف". ويتبيَّن بذلك أنَّ مصطلح "حضر" وفق الأدبيات الصادرة عن دول أجنبية يرتبط بالمدينة التي تبدو فيها مظاهر التقدم العلمي والفني والفكري والأدبي والتقني وغيرها. بالمقابل، يرتبط مصطلح الريف بالمناطق المحيطة بالمدن. وهذا يعني من الناحية اللغوية أنَّ مصطلح الحضر يختلف من بلد إلى آخر وفق الخصائص المحلية للمجتمعات في تلك البلدان مابين (البدو، الحضر) أو (الريف، الحضر)، كما هو واضح في الجدول(1). في حين يدل مصطلح " حضر" في اللغة العربية على مناطق الاستقرار

البشري ويضم المدينة والريف، ويشمل بذلك التخطيط الحضري دراسة متكاملة للمدينة والريف والعلاقة التبادلية بينهما كمناطق للاستقرار البشري.

إلا أنّه من الناحية الفنية والتخطيطية والعملية وبالرجوع إلى قانون الإدارة المحلية لعام 1970، والوثائق الصادرة عن وزارة الإدارة المحلية يتضح أنَّ هناك اعتماداً كاملاً على مصطلح "التخطيط العمراني"، وقد تمَّ اعتماد مصطلح " التنمية العمرانية" في مشاريع وبرامج التنمية الحضرية التي تديرها الوكالة الألمانية للتعاون الفني في سورية (GTZ)، وأبرزها "برنامج التنمية العمرانية المستدامة :UDP (Program for Sustainable Urban Development in Syria)". وهو برنامج حديث نسبياً بدأ العمل به مع بدايات عام 2009، يهدف إلى وضع إستراتيجية شاملة لتنمية المدن السورية. يصدر عن البرنامج نشرة ربعية بعنوان "سورية الحضرية" وذلك بالتعاون مع مديرية "التنمية العمرانية" في وزارة الإدارة المحلية. وقد أطلق البرنامج "مسودة مذكرة للتنمية العمرانية المستدامة في سورية" وذلك خلال المؤتمر العربي الأول لتنمية المدن السورية الذي عقد في دمشق في المدة الواقعة ما بين (28-29 أيلول 2009). وتشير نشرة "سورية الحضرية" إلى أنَّ المؤتمر هو الأول من نوعه للتنمية الحضرية المستدامة في سورية [12].

من جانب آخر، وفيما يخص الدراسات التي قدمتها الوكالة اليابانية للتعاون الفني (JICA)، حول " التخطيط العمراني للتنمية المستدامة في إقليم دمشق الكبرى في الجمهورية العربية السورية– 2007"، فقد اعتمدت أيضاً مصطلح "التخطيط العمراني"، ومصطلح "نمو العمران"، وانعكس البعد المكاني بشكل أساسي في العملية التخطيطية والمرتكزة بشكل أساسي على استعمالات الأراضي والتوسع العمراني ودراسة الفراغ [13]. وباستثناء تقريرين اثنين قد اعتمدا على مصطلح "التمدين"، وهما دراسة "حالة سكان سورية– التقرير الوطني الأول 2008"، الصادر عن الهيئة السورية لشؤون الأسرة وصندوق الأمم المتحدة للسكان [10]، والتقرير الوطني الاستشرافي الأساسي الأول لمشروع سورية "2025"، وقد ورد في التقرير أن "مشروع سورية 2025 قد طوَّر استخداماً جديداً لمفهوم النمو الحضري يعيده إلى معناه الحقيقي الذي شوهته الترجمة العربية الشائعة المغلوط بها، وذلك باستخدام مفهوم "النمو المديني" بدلاً من مفهوم "النمو الحضري" [16]. من خلال ما تقدم، يتبيَّن أنَّ هناك تداخلاً واضحاً بين مصطلح "التنمية العمرانية" ومصطلح "التنمية الحضرية"، وربما يكون هناك تأثير لإشراف مديرية التنمية العمرانية على المشاريع كجهة وطنية، إذْ تهتَّم المديرية بقضايا التخطيط العمراني المتعلقة بالمخططات التنظيمية والوصف المكاني والفيزيائي. بالمقابل، تعتمد المشاريع التي طرحتها الجهات الدولية مثل (GTZ) و(JICA) على أسس معاصرة مستمدة من مبادئ التنمية الحضرية المستدامة التي انطلقت مع بداية التسعينيات من القرن العشرين لتتبنى مجالات أكبر وأوسع من نطاق التخطيط العمراني بأبعاده المكانية والفيزيائية ولتشمل جوانب أخرى مثل التنمية الاقتصادية المحلية وتحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين نوعية البيئة الحضرية من خلال الارتقاء بنوعية الخدمات وبالاعتماد على السلطات المحلية وفق أسس اللامركزية الإدارية والمالية، الأمر الذي يدعو إلى التفكير بإعادة النظر بتسمية ومهام بعض المديريات المعنية بالتخطيط العمراني على مستويات الإدارة المركزية والمحلية لتواكب التوجهات المعاصرة في تخطيط المدن والتنمية الحضرية والإقليمية.

2-6- من التخطيط العمراني إلى التخطيط الحضري المستدام

انطلاقاً من هذا الواقع الذي يبيّن أن هناك نوعاً من التداخل والغموض في أهم المصطلحات الرئيسية، كان لا بد من استعراض بعض المفاهيم التخطيطية المرتبطة بمجال التخطيط العمراني والحضري وتوضيحها:

- **التحضر:** عملية إعادة توزيع السكان نتيجة التحول الكلي للمجتمع من النشاطات الأولية إلى النشاطات الثانوية، وما يترتب على هذا التحول من آثار اجتماعية، واقتصادية وثقافية [21]. ويجد بعضهم أنَّ مفهوم التحضر يشير إلى ارتفاع نسبة السكان التي تتركز في منطقة سكنية صغيرة نسبياً [14]. ويذهب بعضهم الآخر إلى أكثر من ذلك، فيجدون أنَّ التحضر هو أكثر من كونه عملية استقبال لمجموعة أفراد يأتون من القرية إلى المدينة، أو التحول من العمل الزراعي إلى العمل الصناعي، والتجاري، ولكنَّه يتضمن تغييرات أساسية تشمل تفكير الناس، وسلوكهم وقيمهم الاجتماعية [23]. هذا التعريف الأخير يعكس الجانب الاجتماعي للتحضر. أمَّا من الناحية التخطيطية والتنموية، فيرتبط التحضر بنوعية الخدمات (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، والإدارية) المتاحة للتجمعات السكانية في كل من المدينة والريف، وفق المساحة وعدد السكان ونوع النشاطات التي يمارسونها (زراعة، صناعة، الخ).
- **التركيز الحضري:** يشير إلى نسبة مجموع السكان الذين يعيشون في المدن إلى جملة السكان.
- **النمو الحضري :** يعني الزيادة في عدد السكان الذين يعيشون في بلدات ومدن على اختلاف أحجامها. ويقصد بدرجة التحضر، نسبة السكان الحضر إلى مجموع السكان [20].
- **التخطيط:** هو الأداة أو الوسيلة التي يتم بموجبها نقل المجتمع من وضع إلى آخر، أو الطريقة التي تنظم عملية نقل المجتمع من حال إلى حال. والتخطيط ليس هدفاً في ذاته، بل أداة للوصول إلى الهدف المطلوب، وأسلوب عمل لتحقيق غاية بأقصر وقت وأوفر جهد وأقل تكلفة [19].
- **التخطيط العمراني:** يقصد به المنهج الذي يتم بمقتضاه تهيئة تراب البلاد من أجل توزيع البشر ومواردهم توزيعاً جغرافياً محكماً [3]. بمعنى آخر، يؤثر التخطيط العمراني بشكل فعال في التوزيع **والترتيب المكاني** (الفيزيائي) للأهداف والوظائف والبرامج، وأصبح هذا النوع من **الأساليب التقليدية في التخطيط**، أي **ممارسة إجراءات الضبط في استخدام الأرض في المدينة والريف**، بهدف تحقيق العدالة في مجالات الإسكان والصحة والخدمات العامة والترفيهية.
- **التخطيط الحضري:** هو تطبيق رؤية معينة، من أجل أهداف محددة، ترتبط بنمو المناطق الحضرية وتنميتها. أي وضع إستراتيجية محددة، لتنمية البيئات الحضرية وتوجيهها وضبط نموها وتوسعها، بهدف الوصول إلى أفضل توزيع للنشاطات والخدمات، تتحقق معه أقصى الفوائد للسكان [1].

كما يمكن **تعريف التخطيط الحضري** بأنه "ممارسة لإجراءات الضبط في استخدام الأرض في المدن، وذلك بهدف تحقيق أوضاع ملائمة وعادلة في مجالات الإسكان والصحة والخدمات العامة والترفيهية". وقد عُرِّف أيضاً **التخطيط الحضري** بأنَّه "علم وفن، يتجلى

في أسلوب استخدام الأرض، وإقامة المباني، وشق الطرق، وتسيير المواصلات، كل ذلك بطريق تكفل الحد الأقصى من الاقتصاد والملاءمة والجمال" [24].

▪ **التنمية الحضرية:** هي عملية معقدة ومتداخلة مابين التنمية الاجتماعية والثقافية والنفسية، وتعتمد التنمية الحضرية على دراسات السكان والاقتصاد واستخدامات الأراضي والنقل والخدمات والمرافق الحيوية ووسائل الإنتاج [27].

هذا ويرتبط تعريف **التنمية الحضرية المستدامة** بمعايير عديدة تتعلق بتوافر إمدادات المياه، ونقاوة الهواء والماء والتربة، وتوفير المقومات البيئية الأساسية للمرافق الصحية وإدارة النفايات والنقل، ولا يمكن لكل هذا أن يتحقق دون وجود إرادة سياسة قوية وإصلاحات هيكلية وتشريعية جذرية [28].

انطلاقاً مما تقدَّم، يمكن التَّأكيد بأنَّ هناك تكاملاً بين مصطلحي التخطيط العمراني والتخطيط الحضري، وبعض التعاريف السابقة لم تظهر أية اختلافات بينهما، إذْ ربطت عمل التخطيط العمراني والتخطيط الحضري باستعمالات الأراضي، وهذا غير دقيق لأن هناك:

✓ **البعد التقليدي للتخطيط العمراني أو الحضري:** ويهتم هذا بالأراضي وتقسيماتها واستعمالاتها وتصميم المشاريع العمرانية عليها، وهو ما يسمى بالتخطيط العمراني أو المكاني.

✓ **البعد المعاصر للتخطيط الحضري:** وهذا ما يهتم بالأوضاع الإنسانية البيئية والاقتصادية والاجتماعية من خلال التركيز على ما يوفر لها من خدمات ومرافق عامة وأساليب إدارتها.

استناداً إلى ذلك، يتبيَّن أهمية تفعيل العمل بأسلوب التخطيط الحضري المعاصر كأداة لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة تتكامل فيه الأبعاد المكانية (العمرانية) مع الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإدارية. ويكمن السؤال عن إمكانية تحقيق ذلك ومدى توافر الأطر العلمية والفنية المختصة في هذا المجال، الأمر الذي قاد إلى البحث عن الأصول العلمية والأكاديمية للتخطيط الحضري وواقع الحال في سورية.

6-3- التخطيط الحضري كاختصاص معاصر متعدد المجالات وأهمية تأهيل الأطر العلمية والفنية

إذا كان التخطيط العمراني يهدف إلى توجيه التنمية العمرانية للمدينة أو الإقليم، فإن عملية تطوير الخدمات والمرافق العامة كأسلوب يهدف إلى التعامل المباشر مع هذه المرافق ورفع مستويات أدائها كماً ونوعاً، يرتبط بشكل مباشر بالتخطيط الحضري الذي يمكن عدَّهُ واحداً من الأنظمة العلمية المتعددة المجالات التي تخدمها تخصصات مختلفة (Multi-disciplinary)، تتكامل مابين علوم الاقتصاد والاجتماع والهندسة المدنية من جانب البنية التحتية والهندسة المعمارية من جانب البنية الفوقية المتمثلة بالعمران وأنظمة البناء.

ونظراً إلى تشابك العلوم التي تدخل في مجال التخطيط الحضري وتعدّدها، فهو يندرج ضمن برامج الدراسات العليا، كما هو الحال في معهد تخطيط المدن في باريس (IUP- Institut d'Urbanisme de Paris)، الذي يعدُّ أقدم وأول معهد في فرنسا متخصص بقضايا تخطيط المدن تأسس مع بداية القرن العشرين، ويعدُّ حالياً مركز استقطاب لطلاب الدراسات العليا للتخصص في مجال التخطيط الحضري والإقليمي ومن تخصصات مختلفة تشمل (الاقتصاد، العمارة، الجغرافية، الحقوق، علم الاجتماع، الزراعة، العلوم السياسية). أمَّا على المستوى المحلي، فقد تمَّ افتتاح قسم للدراسات العليا في جامعة دمشق عام 2009

وذلك في مجال "هندسة المدن والتنمية الحضرية المستدامة"، إلا أنَّه مخصص لخريجي الهندسة المعمارية والمدنية وبتركيز موجّه نحو البنية التحتية كمرحلة أولى، الأمر الذي يتطلَّب تطوير البرامج في المرحلة القادمة لاستيعاب طلاب من اختصاصات مختلفة مع مدرسين من اختصاصات متنوعة ومتكاملة لكي لا يكون التخصص أحادياً في مجال "البنية التحتية والعمرانية "، بل يجب أن يغطي مجالات أوسع تتعلق بقضايا التنمية الحضرية. أي يجب معالجة قضايا التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإدارية، وفق الأسس والمبادئ التي تطرحها حالياً المنظمات الدولية، مثل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية "UN-HABITAT"، وتحالف المدن "Cities-Alliance"، الذي يعمل على تطوير استراتيجيات لتنمية المدن وخطط عمل لتحقيق التوازن فيها وفق مبادئ التنمية المستدامة، معتمداً بذلك على منهج مشاركة المجتمع المحلي لتحسين مستوى المعيشة للمواطنين كافةً[18]، وفق رؤية معاصرة للتنمية الحضرية والإقليمية وليس من منظور عمراني ومكاني لتوزع الفعاليات.

ضمن هذا الإطار، وانطلاقاً من التوجهات الحديثة في هذا المجال، يعدُّ تأهيل الأطر الفنية والعلمية في مجال التخطيط الحضري المستدام، ومن اختصاصات علمية متنوعة ومتكاملة تشمل (الاقتصاد، العمارة، الجغرافية، الحقوق، علم الاجتماع، الزراعة، العلوم السياسية) خطوة أولى لتفعيل العمل بالتخطيط الحضري المعاصر في سورية.

6-4- أسس التخطيط الحضري وأهدافه ومجالات عمله

بغية الانتفاع الأمثل من البيئة الحضرية يستند التخطيط الحضري إلى قواعد وأسس ومعايير كيفية وكمية يتم بموجبها تحديد مستوى استعمالات الأرض الحضرية ونسبها من استعمالات المخطط العام الذي يعدُّ كقانون للسيطرة على توجيه نمو المدن بصفاتها (السكنية والخدمية والتجارية والنقل والمواصلات والمناطق الخضراء والترفيهية...الخ)، وذلك وفق مجموعة من الأسس والمبادئ بحيث:

- يحقق التوازن مابين الإرث الحضاري للمدينة، ومشكلاتها الحالية، واحتياجاتها المستقبلية.
- يتجلى بالقيم الجمالية والذوقية والاجتماعية والأخلاقية التي تستطيع أن تعكس بيئة حضرية متوازنة.
- يحقق التوازن بين السياسات العامة للدولة ومتطلبات المجتمع.
- يضمن مشاركة شعبية واسعة، لما هو متعلق بمتطلبات واحتياجات المدن التي ينجزها التخطيط.
- يستند إلى أسس قانونية وتشريعية تؤمنها الدولة لتدعم المنفذين في تحقيق أهداف التخطيط.

وفي إطار ما تقدم، تتحدد أهداف التخطيط الحضري وفق الآتي [20]:

– تحسين البيئة الطبيعية للمجتمع المحلي، وجعلها صحية ومريحة بتوجيه عملية التنمية الحضرية لتحسين الصحة العامة والأمن والراحة والاقتصاد وتوفير الخدمات العامة للسكان جميعهم.

– تنظيم العلاقة بين الاستعمالات المختلفة للبيئة الحضرية وتنسيقها.

– تحسين المنفعة العامة لسكان البيئة الحضرية كافة وتنميتها، وليس منفعة أفراد أو مجموعات خاصة.

– التنسيق بين السياسة العامة التي يضعها مجلس المدينة وعمليات التنمية التي يقوم بها الأفراد.
– توفير المعلومات الفنية، وجعلها توجّه عملية اتخاذ القرارات الخاصة بالتنمية الحضرية.
– ربط عمليات التنمية الخاصة على المدى الطويل بعمليات التنمية الخاصة على المدى القصير.
– توسيع القاعدة الاقتصادية للبيئة الحضرية المحلية وتقويتها.

في الواقع، يمكن ترجمة الأهداف السابقة للتخطيط الحضري ضمن مجالات مختلفة وفق الآتي:

- **في مجال التنمية السكنية:** توفير بيئة سكنية صحية آمنة وجذابة وجميلة لتحقيق معيشة مريحة للسكان.
- **في مجال التنمية التجارية:** توفير مساحات من الأراضي للنشاط التجاري في مواقع مناسبة، ومريحة للزبائن، ومنسجمة مع استعمالات الأرض الأخرى.
- **في مجال النقل والمواصلات:** توفير شبكة من الطرق العامة والشوارع، ووسائل النقل والمواصلات لنقل السكان والبضائع بطرائق اقتصادية ومريحة وبكفاءة عالية.
- **في مجال المرافق والخدمات:** توفير شبكة من المرافق العامة من مياه شرب وصرف صحي وكهرباء وغاز، وكذلك تهيئة الأماكن المناسبة لإقامة الخدمات العامة عليها من مدارس ومستشفيات وأماكن للترفيه وغيرها.

7- تسارع التحضر في سورية وتحدياته

تسارعت نسب التحضر بشكل ملحوظ في سورية وارتفعت نسبة سكان الحضر من (43,5 %) من إجمالي السكان في السبعينيات إلى (49,8%) في التسعينيات لتصل إلى (53,5 %) في عام 2006، ومن ثمّ إلى (54%) في عام 2008. وتعدُّ هذه النسبة أعلى من تلك التي في الدول التي تقارن بها حسب مستويات الدخل في بلدان أخرى من العالم. وتتباين نسب التحضر هذه من محافظة إلى أخرى لتكون (100%) في مدينة دمشق العاصمة، وباستبعاد الحالة الخاصة التي تمثلها محافظة دمشق بوصفها تمثّل نمط (المحافظة–العاصمة)، يتبيّن أنَّ المعيار الكمي الإحصائي المبني على عدد السكان هو الأساس في حساب نسبة التحضر، دون الأخذ بالحسبان نوعية الخدمات الحضرية. إذْ تشكّل التجمعات العشوائية في محافظة دمشق (27%) من المساحة الإجمالية للمحافظة، يسكن فيها (40%) من السكان. وتسجل تلك المناطق كثافة سكانية مرتفعة تتراوح ما بين (450-900) نسمة/ هكتار، إلا أنَّها تفتقر إلى أبسط قواعد التخطيط الحضري، وتصنف على أنها مناطق حضرية، على الرغم من تدني الخدمات ونوعية البيئة الحضرية فيها.

بالمقابل، سجلت نسبة التحضر (0%) في محافظة القنيطرة لاعتماد المعيار العددي الإحصائي في التصنيف، فأغلب التجمعات السكانية فيها يقل عددها سكانها عن (20) ألف نسمة، فضلاً عن الوضع الخاص الذي تعانيه القنيطرة، إذْ مازالت مناطق واسعة من أراضيها تحت الاحتلال، وهناك ما يقارب (400) ألف نسمة من سكانها موزعين في المحافظات السورية. وتبقى نسب التحضر أعلى منه على المستوى الوطني في كل من محافظات حلب، ريف دمشق، حمص، اللاذقية (أي المحور الشمالي الجنوبي لسورية)، حيث بلغ عدد سكان المناطق الحضرية في هذه المحافظات (10511) ألف نسمة وفق تقديرات المجموعة الإحصائية لعام 2008. واستنتاجاً مما سبق، يتبيَّن بأنَّ اعتماد المؤشر الكمي والإحصائي هو الأساس في تحديد نسب التحضر في سورية، وغالباً ما يرتبط بالمدن، حيث تصنف المناطق الأخرى على

أنها ريفية. وعلى هذا الأساس توضع الخطط والبرامج التنموية، ويكون تمثيل المدن والتجمعات الحضرية الصغيرة هامشياً وضعيفاً في تلك الخطط، الأمر الذي يؤثر سلباً في مستويات التنمية فيها. هذا ويمكن إرجاع الارتفاع السريع في نسبة سكان الحضر إلى إجمالي السكان للأسباب الآتية:

- الزيادة الطبيعية للسكان وارتفاع معدلات النمو السكاني.
- الهجرة السكانية من الريف إلى المدن بسبب توافر فرص العمل، والخدمات الرئيسية للسكان.
- تمركز عوامل التنمية من نشاطات حكومية وصناعات في المدن الكبرى.
- التصنيف الدوري لكثير من القرى ورفع مستواها إلى بلديات بحيث تعدُّ ضمن المناطق الحضرية.

وقد صاحب تلك الزيادة السريعة في التحضر في سورية تضاعف سكان المدن الرئيسية مثل دمشق، ريف دمشق، حلب، حمص، اللاذقية، هذا ما أدى إلى تصاعد مؤشرات التنمية غير المستدامة في المحافظات[29]. وقد نتجت عن ذلك آثار سلبية اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية تجاوزت إمكانيات السلطات المحلية على مجابهتها، وتعددت المشاكل المصاحبة للتحضر لدرجة يصعب حصرها، إلا أنَّ أهم المشكلات تدور حول نقص الموارد المالية والبشرية اللازمة لمواجهة الزيادات السريعة في أحجام المدن وعدد سكانها وقصور المدن عن توفير فرص العمل للجميع، والإسكان المناسب للزيادة السكانية. وقد ترتب عن التحضر الذي شهدته سورية خلال الخمس وثلاثين سنة الماضية ظهور بعض السلبيات وفق المستويات الآتية:

- **مراكز المدن الرئيسية:**

– تدهور النسيج المعماري والعمراني ضمن المراكز الحضرية القديمة وتشتته. ومن هذه المواقع مدينة دمشق القديمة، ومدينة حلب القديمة، ومدينة بصرى، وغيرها، إذْ تتعرض تلك المواقع إلى تدهور مستمر بسبب التأثيرات الناجمة عن تلوث الهواء، فضلاً عن التدهور الناتج عن عدة أسباب أخرى كالصيانة والاستخدام غير المناسبين، والتغيرات في المناطق المحيطة، علاوةً على سياسات الحفاظ التي حدَّت بدورها من المداخلات العلاجية لتلك المواقع، فأصبحت عرضة للإهمال والتدهور.

– ارتفاع أسعار السكن في مراكز المدن، الأمر الذي دفع السكان إلى مناطق السكن العشوائي وسكن الضواحي المنخفضة الأسعار نسبياً عما هو عليه في مراكز المدن. الأمر الذي أدى إلى زيادة الطلب على السكن. ومع ذلك فقد أظهرت نتائج التعداد العام للمساكن والسكان لعام 2004 تبايناً واضحاً في توزيع المساكن على المحافظات السورية، على الرغم من وجود (512) ألف مسكن خالٍ و(166) ألف مسكن قيد الإكساء، إلا أنَّ تركّز النسبة الكبرى من المساكن في محافظات دمشق وريفها وحلب وحمص [30]، الأمر يدل على غياب السياسات الإسكانية في المناطق الحضرية.

– الازدحام المروري في مراكز المدن ومشاكل السلامة المرورية والتلوث الذي واكب زيادة التنقل في ظل غياب استراتيجيات للنقل الحضري المستدام الموجه نحو النقل العام، وربط استراتيجيات النقل بتخطيط المدن واستعمالات الأراضي.

– تدهور البيئة الحضرية كنتيجة لزيادة عدد السكان وزيادة الضغوط على الموارد الطبيعية وما يرافقه من ازدياد النفايات، وتدهور نوعية المياه والهواء والسكن. هذا وقد أشارت دراسة البنك الدولي، ضمن برنامج المتوسط للمساعدات التقنية البيئية لتقدير كلفة التدهور البيئي في سورية إلى وجود تأثيرات سلبية في الصحة نتيجة تلوث الهواء. وقُدَّرت قيمة الضرر البيئي بنحو (4%) من إجمالي الناتج المحلي سنوياً [10]. كما بيَّنت الدراسة التي قامت بها وزارة الإدارة المحلية والبيئة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي في عام (1998)، والتي قُدَّرت فيها تكاليف معالجة التلوث البيئي بنحو (38-50) مليار ل.س أي ما يقارب(1) مليار دولار في عام 1997. وتزداد هذه التكاليف لتتراوح بين (58-80) مليار ل.س بحدود عام 2005. ولا تشمل تلك التكاليف الضرر الذي لا يمكن تقديره مادياً. الأمر الذي أدى بدوره إلى زيادة عدد المصابين وارتفاع تكاليف معالجة الأمراض الناتجة عن التأثيرات الصحية لتراكيز ملوثات الهواء [26]. وقُدَّر أن هناك نحو (3500) حالة وفاة و(17000) حالة التهاب قصبات مزمن في سورية كل عام نتيجة التعرض للمستويات العالية من تلوث الهواء في المناطق الحضرية [32].

– تصاعد البطالة والفقر الحضريين في المدن وتصاعد الآثار الاجتماعية مثل الإدمان والجريمة. وقد بيَّن توزع الفقراء على المناطق المختلفة في سورية، تركّز جيوب الفقر في المنطقة الشمالية الشرقية (الرقة، دير الزور، الحسكة، حلب، إدلب)، وبلغت نسبة الفقراء (62%) في المناطق الحضرية، مقابل (52%) في المناطق الريفية [7]، وذلك لوجود فرص عمل زراعية في الريف، ومحدوديتها في المناطق الحضرية، إذْ يرتبط الفقر بالبطالة التي تؤدي بدورها إلى آثار اجتماعية، حيث أصبحت بعض الأحياء الفقيرة في المدن بؤر للجريمة والإدمان [31].

▪ **المراكز الثانوية في الضواحي الداخلية للمدن الرئيسية:**

– الانتشار الواسع للنمو العمراني والتشتت في توزيع المناطق السكنية واستعمالات الأراضي وما يتطلبه ذلك من نفقات مرتفعة لتقديم الخدمات والبنى التحتية، مع الصيانات الدورية اللازمة.

– ازدياد مناطق السكن العشوائي ذات الشروط السكنية السيئة وتدني نوعية الخدمات الصحية والتعليمية فيها، وامتدادها فوق مساحة تقدّر بأعلى من (5555) هكتار محسوبة ضمن الأراضي الزراعية والقابلة للزراعة التي تعدُّ من أكثر الأراضي خصوبة وإنتاجية في سورية [10].

– ازدياد جيوب الفقر في المناطق شبه الحضرية المحيطة بالمدن، حيث تتركز أحزمة العشوائيات.

– محدودية مصادر المياه في بعض المراكز الحضرية.

– تدهور البيئة الحضرية كنتيجة لزيادة عدد السكان وزيادة الضغوط على الموارد الطبيعية.

▪ **المراكز الحضرية الجديدة والضواحي الخارجية:**

– اختلال التوازن في البنية الحضرية داخل المدن المتمثل في وجود مناطق سكنية جديدة مزودة بالمرافق وغير آهلة بالسكان، ومناطق أخرى آهلة بالسكان ولا يتوافر فيها الحد الأدنى من الخدمات.

– عدم كفاية الخدمات والبنية التحتية وعدم القدرة على تأمين الإمداد بشبكات المياه المأمونة وخدمات الكهرباء والصرف الصحي الملائم، وجمع القمامة وخدمات النقل إلى المناطق كلّها.

لمواجهة تلك التحديات عملياً لابد بداية من البحث عن معايير جديدة لإعادة تحديد المناطق الحضرية

وتعريفها في سورية، للوقوف على مدى الخلل في اتجاهات التنمية الحضرية تمهيداً لوضع السياسات والإجراءات والأدوات التي يمكن استخدامها لإعادة التوازن بين المناطق، وتفعيل آليات تخطيط المدن والإدارة الحضرية والإقليمية وسياساتها وأدواتها بهدف تحقيق التنمية الحضرية المستدامة.

8-نحو تخطيط حضري مستدام في سورية

مع بداية الألفية الثالثة دخلت سورية مرحلة جديدة من التطوير والتحديث تتطلع فيها إلى تنمية شاملة متوازنة ومستدامة، وذلك باعتماد منهجيات وآليات حديثة ومعاصرة، إذْ يعدُّ التخطيط الحضري المستدام إحدى تلك الأدوات التي يجب تفعيلها وبأسس علمية حديثة، والانتقال من حيِّز التخطيط العمراني التقليدي السائد حالياً والمرتبط بالتحليل المكاني أو الفيزيائي (أحادي الاتجاه في مجال البنية العمرانية والمخططات التنظيمية واستعمالات المباني والأراضي) إلى نطاق التخطيط الحضري والإقليمي بأبعادهما المتكاملة والشاملة مكانياً (المدينة–الريف)، وقطاعياً (التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والبيئية) وذلك من خلال تطوير أنظمة للإدارة الحضرية والإقليمية. إذْ تُعدُّ مسألة تعريف المناطق الحضرية وتصنيفها خطوة مهمة في هذا العمل، تتطلب تحليلاً وفهماً دقيقاً لقضايا ومفهوم التحضر، بالاعتماد على معايير نوعية إلى جانب المعايير الكمية وفق خصائص التجمعات السكانية في سورية.

8-1- قياس التحضر وأهمية إعادة النظر بالمعايير الحالية

بات التحضر اليوم ظاهرة عالمية، والتحضر هو في الأساس تركُّز السكان في حيِّز معين وبمستوى كثافة عالية، فالحجم والكثافة هما المعيار الأساس في تحديد التجمعات الحضرية وتصنيفها. وتُعدُّ بعض الدول المعيار الإداري من أهم المعايير. وتعدُّ عملية التصنيف (حضر / ريف) أمراً معقداً، نظراً إلى تباين الأسس التي تتبعها كل دولة. وقد حددت الأمم المتحدة معايير التحضر وفق ثلاثة اعتبارات رئيسية لذلك:

- حسب التقسيم الإداري، مع مراعاة نمط الإدارة المحلية وعدد السكان، فضلاً عن عدد السكان الذين يعملون أو يعتمدون على الزراعة بطريقة مباشرة.
- تحديد التجمعات الحضرية وإضفاء صفة المدينة عليها.
- تحديد حد سكاني أدنى للتجمعات الحضرية.

وعلى الرغم من ذلك، هناك فروق كبيرة جداً في تعريف المناطق الحضرية. وكما هو واضح في الجدول (1)، يتبيَّن أنه في دولة مثل كندا، تصنف التجمعات السكانية على أنها حضرية إذا بلغ عدد سكانها نحو (1000) نسمة فأكثر، وتمثل كثافة السكان هناك نحو (400) نسمة / كم^2. أمَّا في اليابان فالمعيار مختلف، حيث تصنف التجمعات السكنية التي يبلغ عدد سكانها نحو (50) ألف نسمة فأكثر، و نحو (60%) من سكانها يمارسون نشاطات غير زراعية، على أنها تجمعات حضرية. يتَّضح من ذلك أن هناك عدم اتفاق عالمي على معايير التحضر، غير أن الباحثين في هذا المجال اتفقوا على بعض المعايير وفق الآتي:

- **المعيار الحجمي (الإحصائي):** يعتمد على تحديد نسب سكان المدن إلى مجموع السكان، ويعدُّ هذا من المعايير المهمة، لكنه غير كافٍ، فهناك مناطق ضخمة سكانياً، ولكنها عبارة عن قرى في شكلها ومضمونها ووظيفتها.

▪ **معيار الكثافة:** يمكن عَدَّهُ أحد المؤشرات التي تساعد على تحديد المناطق الحضرية وتصنيفها، ويعتمد على عدد السكان في المكان والحدود الإدارية، ومن ثَمَّ المساحة. وتكمن المشكلة هنا في مسألة تحديد المساحة المستخدمة لتحديد الكثافة، فيما إذا كانت المساحة الإجمالية أو المساحة المستخدمة فعلياً.

▪ **المعيار الإداري:** يعدُّ الوظائف الإدارية للمدن محصلة للمستويات الاقتصادية والسكانية التي تميِّزها. وغالباً ما يتم تحديد المناطق الحضرية بقرار من السلطة الإدارية، مما يفرض عليها حقوقاً وواجبات ترقى بها.

▪ **معيار الإدارة الذاتية والبلديات:** يرتبط بتوفر الإدارة الذاتية ممثلة بمجالس المدن والبلديات، وما تقدمه من خدمات للسكان، يعدُّ معياراً آخرَ في تصنيف التجمعات الحضرية.

▪ **المعيار الوظيفي:** يعتمد على وظيفة المدينة أو نوع النشاط الذي يعمل به غالبية السكان، فالريف هو ما اشتغل سكانه بالزراعة والمدينة هي ما اشتغل سكانها بغير الزراعة.

▪ **المعيار التاريخي:** يعدُّ المناطق التي لها جذور تاريخية من المناطق الحضرية، ولكنَّ هناك مدناً تاريخية عدد سكانها قليل، ومن ثَمَّ لا يمكن الاعتماد على المعيار التاريخي كأساس لتصنيف المناطق الحضرية.

أمَّا في سورية، فيعدُّ قانون الإدارة المحلية لعام 1971، المرجع الرئيس في تعريف المناطق الحضرية، وقد اعتمدت الجمهورية العربية السورية على عاملين اثنين في تحديدها لمفهوم الحضر:

– **العامل الأول:** إداري، عدّ مراكز المحافظات ومراكز المناطق جميعها حضراً، بغض النظر عن أحجامها السكانية.

– **العامل الثاني:** عدديّ، عدّ المراكز البشرية التي بلغ عدد سكانها (20) ألفاً فأكثر جميعها مراكز حضرية.

الجدول (1) بعض التصنيفات الدولية لمفهوم الحضر [25]

الدولة	تعريف الحضر
أفريقية (بوتسوانا)	التجمعات السكانية التي يبلغ عدد سكانها نحو 5000 نسمة فأكثر، ونحو 75% من سكانها يمارسون نشاطات غير زراعية.
أرمينيا	تشمل محليات المدن التي تتميز بالخصائص الحضرية كعدد السكان، وتركز النشاطات الاقتصادية غير الزراعية، وعدد العمال غير الزراعيين بأسرهم.
الصين	مجموعة السكان الذين يقطنون المناطق التي تقع تحت إدارة المدن والبلديات والتي تبلغ كثافة السكان فيها نحو 1500 نسمة/ كم^2.
اليابان	التجمعات السكانية التي يبلغ عدد سكانها نحو 50 ألف نسمة فأكثر، ونحو 60% من سكانها يمارسون نشاطات غير زراعية.
كندا	التجمعات السكانية التي يبلغ عدد سكانها نحو 1000 نسمة فأكثر، وتمثل كثافة السكان فيها 400 نسمة/ كم^2.
أمريكا	التجمعات السكانية التي يبلغ عدد سكانها نحو 2500 نسمة فأكثر، أو المراكز الحضرية التي يبلغ عدد السكان فيها نحو 5 آلاف نسمة فأكثر وأقل من 50 ألف نسمة.
روسيا	المدن والمحليات التي تتميز بصفاتها الحضرية طبقاً للمعايير والخصائص الحضرية التي تتلخص في الآتي: عدد السكان، حيازة الأراضي الزراعية ومساحتها، وعدد العمال المشتغلين في نشاطات غير الزراعية بأسرهم.
فرنسا	المجتمعات الحضرية التي يبلغ عدد السكان نحو 2000 نسمة فأكثر ويعيشون في منازل. ولا يوجد أكثر من 200 متر ما بين الوحدات السكنية.
السعودية	التجمعات السكانية أو البلديات التي يزيد عدد السكان فيها على خمسة آلاف نسمة.
الأردن	المحليات التي يبلغ عدد السكان فيها نحوخمسة آلاف نسمة فأكثر.
مصر	– المحافظات الحضرية الأربع: القاهرة، الإسكندرية، بورسعيد، السويس. – عواصم باقي محافظات الجمهورية، فضلاً عن عواصم المراكز بمحافظات الجمهورية كلّها. – المدن المستقلة التي صدر في شأنها قرار إداري بتحويلها إلى مدينة مستقلة.

فلسطين	– التجمعات السكانية التي يزيد عدد سكانها على 10 آلاف نسمة. – مراكز المحافظات جميعها بغض النظر عن حجمها. – التجمعات السكانية التي يتراوح عدد سكانها بين (4 – 9,999) آلاف نسمة، شريطة أن تتوافر أربعة عناصر مهمة من العناصر الآتية: شبكة كهرباء عامة، شبكة مياه عامة، ومكتب بريد، ومركز صحي بدوام كامل لطبيب طوال أيام الأسبوع، ومدرسة ثانوية تمنح شهادة الثانوية العامة.
سورية	مدن مراكز المحافظات والتي يزيد عدد سكانها على نحو 20 ألف نسمة.
البحرين	المجتمعات أو القرى التي يزيد عدد سكانها على 2500 نسمة.
السودان	المحليات الإدارية أو التجمعات السكانية التي يزيد عدد سكانها على نحو 5000 نسمة.
سلطنة عمان	كل مسمى سكاني ثابت يزيد عدد سكانه على 2500 نسمة شريطة أن تتوافر فيه على الأقل ثلاث من الخدمات الأساسية الآتية: مدرسة إعدادية أو ثانوية، خدمات المرافق العامة الكهرباء، مركز صحي حكومي، خدمات الهاتف.
الكويت	التجمعات السكانية التي يزيد عدد سكانها على 10 آلاف نسمة.
تونس	السكان الذين يقطنون على شكل وهيئة مجتمعات.

وهنا لا بد من التَّأكيد أن قياس التحضر يجب ألا يكون مرتبطاً بمعيار واحد أو معياريين (السكاني والإداري) فحسب، بل يجب أن يكون هناك معايير أخرى، كنوعية الخدمات، ومدى تركُّز الوسائل الفنية وطرائق الإنتاج المتطورة. فاستدامة المناطق الحضرية هي حالة توازن وإعادة صياغة للمحددات والأهداف البيئية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الإدارية التي تضمن التنمية المستدامة للمناطق الحضرية في كل من المدينة والريف. ضمن هذا الإطار، **يمكن عدّ معيار الاستدامة كمقياس لمدى تلبية المنهجيات والسياسات والخطط التنموية لحاجات المجتمع. هذا المعيار، لم يظهر في أيٍّ من التصنيفات الدولية لمفهوم الحضر، الأمر الذي يتطلَّب إعادة النظر في تلك المعايير بما فيها المعتمدة في سورية.**

2-8- نحو تعريف وتصنيف جديد للمناطق الحضرية في سورية

ينظر بعضهم إلى المدينة ككائن بشري، يمر بمراحل نمو مختلفة، فصنفت المدن بحسب عدد سكانها إلى مدن تمر بمرحلة الطفولة وهي تلك التي يصل عدد سكانها إلى (5) آلاف نسمة فقط، ومدن شابة، وهي التي يتراوح عدد سكانها بين (5-10) آلاف نسمة، وأخرى ناضجة، وهي التي يتجاوز عدد سكانها (50) ألف نسمة. وهناك عدد قليل من المدن كبيرة الحجم، ثمَّ تتوالى زيادة العدد كلما قل الحجم (عدد السكان)، إذْ يوجد مدينة أو اثنتان مليونية وعدد محدود من المدن فيما بين (100- 1000) ألف نسمة، في حين نجد عدداً أكبر من المدن الصغيرة التي يقل عدد سكان الواحدة منها عن (100) ألف نسمة، بالمقابل يزداد عدد المدن الأصغر التي لا يتجاوز عدد سكانها بضعة آلاف [2].

هذا الترتيب إلى فئات أحجام يمكن تشبيهه بالهرم الذي تتسع قاعدته من المدن الصغيرة، وكلما اتجه إلى القمة نقص عدد المدن وازداد حجم كل واحدة منها، وهذا ما يمكن تسميته بالترتيب الهرمي أو شبكة توزيع المدن. وقد وضعت تقسيمات للتفريق بين المدن وفق أحجامها، كما هو واضح في الجدول (2)، وقد عُدَّ أنَّ التجمع السكاني الذي يزيد عدد سكانه على (5) آلاف نسمة هو عبارة عن مدينة صغيرة، ويدخل ضمن تصنيف الحضر.

الجدول (2) تصنيف المدن وفق الحجم –عدد السكان– [11]

نوع المدينة	عدد السكان (ألف نسمة)
المرتبة الأولى: مدينة صغيرة ذات طابع ريفي	أقل من 5
المرتبة الثانية: مدينة صغيرة	5 – 10
المرتبة الثالثة: مدينة متوسطة	10 – 25
المرتبة الرابعة: مدينة كبيرة	25 – 100
المرتبة الخامسة: مدينة كبيرة جداً (ميتروبوليس)	100 – 1000
المرتبة الخامسة: مدينة كبيرة جداً (ميغابولس)	أكثر من 1000

من أجل إعادة تعريف المناطق الحضرية وتصنيف المدن السورية وترتيبها، تمَّت الاستعانة بتقديرات المكتب المركزي للإحصاء لعام 2008 على مستوى أصغر تجمع سكاني، وعُدَّتِ التجمعات السكانية التي يزيد عدد سكانها على (5) آلاف نسمة هي تجمعات حضرية؛ وذلك اعتماداً على الأسس التخطيطية في سورية الصادرة بالمرسوم التشريعي رقم (5) لعام 1982، التي حددت عدد سكان الوحدة الأساسية (الخلية الرئيسة في المخطط التنظيمي) بالمتوسط في حدود (3-6) ألاف نسمة، ضمن مساحة تتراوح بين (15-30) هكتار، وبكثافة شائبة في حدود (200-250) شخص/ هكتار، هذا المقياس يؤمن لسكان الوحدة الأساسية الخدمات الرئيسة اليومية. كما تبيّن التصنيفات الدولية الواردة في الجدول (2)، أنَّ التجمع السكاني الذي يزيد عدد سكانه على (5) آلاف نسمة هو حضري، فضلاً عن اتفاق كثير من الباحثين على عدَّ هذا الحجم مقبولاً لتعريف التجمع الحضري في كثير من البلدان العربية [4].

بناءً على ذلك، احْتُسِبَتْ نسب التحضر في سورية وفق المعيار المقترح، وكما هو مبيّن في الشكل (1)، وصلت نسبة التحضر على المستوى الإجمالي في سورية إلى (64%) وبزيادة قدرها (+10%) عن النسب المعتمدة وفق معيار (20) ألف نسمة. وسُجلت أعلى نسبة للتحضر في محافظة دير الزور وبنسبة (86%) بعد محافظتي دمشق وريف دمشق، تلك الأخيرة بلغت فيها نسبة التحضر (65%) وفق المعيار الإحصائي (20) ألف نسمة و(87%) وفق المعيار المقترح. وتعدُّ تلك النتائج المبيَّنة في الجدول (3) غير منطقية للوهلة الأولى، ولاسيَّما في محافظتي ريف دمشق ودير الزور، ولكن بمقارنة عدد التجمعات التي يزيد أو يقل عدد سكانها عن (5) آلاف نسمة في محافظة دير الزور، يتبيَّن أن هناك **حالة من التوازن في التركيبة الهيكلية الحضرية** وذلك بالاعتماد على المؤشر الإحصائي، إذ بلغ عدد التجمعات السكانية التي يقل عدد سكانها عن (5) آلاف نسمة ما مقداره (69) تجمعاً، في حين بلغ عدد التجمعات التي يزيد عدد سكانها على (5) آلاف نسمة ما مقداره (62) تجمعاً.

وتمَّ التحقق من صحة تلك النتائج بالرجوع إلى خطة التنمية المكانية الإقليمية للمنطقة الشرقية التي تبيّن بدورها أن عدداً كبيراً من التجمعات السكانية في محافظة دير الزور تقع ضمن المخططات التنظيمية، وقد اتبعت سياسة صارمة لمنع التوسع العمراني على الأراضي الزراعية [17]. **ويبقى السؤال عن مدى كفاية المؤشر الإحصائي العددي ودقته لتصنيف المناطق على أنها تجمعات حضرية؟ وهل يمكن عَدَّ محافظة دير الزور من المحافظات ذات نسب التحضر المرتفعة؟**

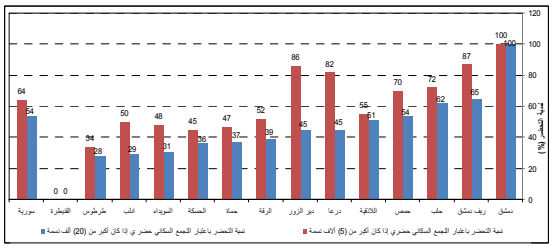

الشكل(1) اختلاف نسب التحضر في سورية وفق معيار تجمع سكاني أكبر من (20) ألف أو (5) آلاف نسمة

للإجابة عن ذلك، احْتُسِبَتْ عدد التجمعات السكانية، وفق الشكل (2) والجدول (3) التي بلغ عددها الإجمالي على مستوى سورية (5947) تجمعاً باستثناء محافظة القنيطرة (بسبب عدم توافر بيانات تفصيلية عنها لدى المكتب المركزي للإحصاء)، بينها (5505) تجمع يقل عدد سكان كل منها على (5) آلاف نسمة، و(442) تجمعاً يزيد عدد سكانها عن (5) آلاف نسمة. أي أنَّ هناك ما نسبته (93%) من التجمعات السكانية في سورية هي عبارة عن تجمعات صغيرة يقل عدد سكان كل منها عن (5) ألاف نسمة. ويلاحظ أنَّ أكبر عدد للتجمعات السكانية التي يقل عدد سكانها عن (5) ألاف قائمة في محافظة حلب وعددها (1320) تجمعاً سكانياً، مقابل (51) تجمعاً سكانياً أكبر من (5) ألاف، تليها محافظة الحسكة، حيث سجل فيها (1124) تجمعاً سكانياً أقل من (5) آلاف نسمة، مقابل (24) تجمعاً سكانياً أكثر من (500) نسمة.

وهذا ما يقود إلى النتائج الآتية:

– كلَّما كان الفرق كبيراً بين عدد التجمعات السكانية التي عدد سكانها أقل أو أكبر من (5) آلاف نسمة، انخفضت نسبة التحضر وكان ذلك مؤشراً على وجود خلل في توزع الشبكة الحضرية.

– كلَّما كان الفرق قليلاً بين عدد التجمعات السكانية التي عدد سكانها يزيد أو ينقص عن (5) آلاف ارتفعت نسبة التحضر وكان ذلك مؤشراً على وجود شبكة حضرية متوازنة ومتدرجة.

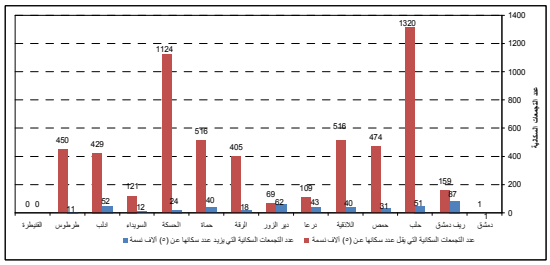

الشكل(2) عدد التجمعات السكانية في سورية وفق معيار تجمع سكاني أكبر من (5) آلاف أو (20) ألف نسمة

وبربط الاستنتاجات السابقة بدليل الفقر البشري وفق نتائج التعدادات السكانية لعام 2004 الذي تمَّ الاعتماد عليه في (التقرير الوطني الأول 2008) عن حالة سكان سورية [10]، إذْ لم تنشر بعد ذلك دراسات أحدث عن دليل الفقر في سورية. وبالمقارنة بالشكل(3)، يتبَّن أنَّ هناك ارتباطاً واضحاً بين مؤشر الفقر والمحافظات التي يرتفع فيها عدد التجمعات السكانية التي يقل عدد سكانها عن (5000) نسمة. وقد سجل دليل الفقر البشري على مستوى سورية وفق نتائج التعداد العام لعام 2004 ما مقداره (12,7)، ويصل هذه الرقم إلى ما يفوق الضعف في محافظة دير الزور وبمؤشر قدره (28). وهناك نتائج متقاربة في كلٍّ من محافظات الحسكة والرقة والقنيطرة وإدلب وحلب التي يكون فيها مؤشر الفقر أعلى من المتوسط على المستوى الوطني. وهذا بدوره ما يقود إلى الاستنتاجات الآتية:

– كلما ارتفع عدد التجمعات السكانية التي يقل عدد سكانها عن (5) آلاف نسمة ارتفع معه مؤشر الفقر، وذلك بسبب محدودية الموارد المحلية وعدم قدرة السلطات المحلية على تلبية احتياجات تلك المناطق المتناثرة بالبنية التحتية والخدمات الصحية والتعليمية، ومن ثَمَّ ينعكس ذلك بصورة سلبية على مستوى حياة ومعيشة السكان، فضلاً عن تدني مؤشرات التنمية البشرية في تلك المحافظات، كما هو الحال في

محافظتي حلب والحسكة التي وصل فيهما عدد التجمعات التي يقل عدد سكانها عن (5)آلاف نسمة إلى (1320) تجمعاً في محافظة حلب، و(1124) تجمعاً في محافظة الحسكة.

– كلما ارتفع عدد التجمعات السكانية التي يزيد عدد سكانها على (5) آلاف نسمة، انخفض مؤشر الفقر البشري وانخفضت مستويات البطالة وارتفع معهما مستوى المعيشة، حيث تكون تلك التجمعات مراكز جذب لمشاريع تنموية محلية مختلفة، وتكون ضمن نطاق إمكانيات التخديم من قبل السلطات.

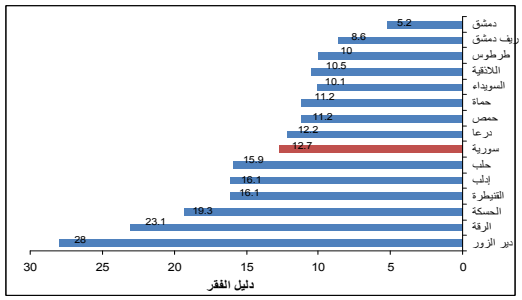

الشكل(3) دليل الفقر البشري في سورية حسب المحافظات لعام 2004 [10]

إلا أنَّ ربط نسب التحضر بمؤشر إحصائي (كمي) غير كاف لتحديد نسب التحضر، بل يجب ربط مؤشر التحضر بمعايير نوعية مثل مؤشرات التعليم والصحة وقوة العمل والخدمات والاستثمار وغيرها.

وعلى الرغم من توازن الشبكة الحضرية في محافظة دير الزور، إلا أنَّه وبقراءة عدد من المؤشرات التنموية في تلك المحافظة وفق نتائج التعدادات السكانية لعام 2004، يتبيَّن أن نسبة الأمية للسكان (15) سنة فأكثر قد وصلت إلى (32,8%)، في حين المتوسط على المستوى الوطني هو (19%)، كذلك الأمر في أحد المؤشرات الصحية، حيث بلغت نسبة وفيات الأمهات في محافظة دير الزور (65,5) حالة وفاة لكل (100) ألف ولادة حية، في حين المتوسط على المستوى الوطني قدره (58)، أي بزيادة قدرها (+7,5). أمَّا المؤشرات المتعلقة بخدمات البنية التحتية، فقد وصلت نسبة السكان الذين تتوافر لهم إمكانية الوصول بشكل دائم إلى مصادر مياه محسنة (85,7%)، وهذا مؤشر جيد، وهو قريب من المتوسط على المستوى الوطني البالغ (87,4). بالمقابل تنخفض نسبة السكان الذين تتوافر لهم إمكانية الوصول إلى وسائل الصرف الصحي المحسنة إلى (43,5%) فقط، في حين يبلغ المتوسط على المستوى الوطني (73,8%).

استناداً إلى النتائج السابقة، يتبيَّن أنَّ المؤشرات الكمية الإحصائية يمكن أن تكون أداة لقياس حجم التجمع السكاني واحتياجاته التنموية، لكن تلك الأداة غير كافية بل يجب أن يترافق عملها مع أدوات نوعية للقياس مثل مؤشرات التنمية الحضرية المستدامة التي تعدُّ الأساس في وضع استراتيجيات لتنمية المناطق الحضرية وتطويرها بغض النظر عن أحجامها السكانية، بل إنَّ الاحتياجات المحلية للسكان ومتطلبات التنمية هي الأساس في ذلك، تلك المؤشرات أصبحت أداة لا غنى عنها اليوم من أجل التخطيط الحضري المستدام، ما دام العالم يسير حتماً نحو التحضر.

من جانب آخر، إنَّ تطوير استراتيجيات للتنمية الحضرية المستدامة لا يعني بالضرورة تنمية المدن فحسب، بل يجب أن تكون الاستراتيجيات التنموية شاملة مكانياً تحقق قدراً من التوازن بين المدينة والريف، باعتبار كل منهما حضراً يدل على الاستقرار، وله دوره ووظيفته في الشبكة والهيكلية الحضرية، إذْ تقدم المناطق الريفية الغذاء والمواد الأولية اللازمة للصناعة والاقتصاد وغيرهما. الأمر الذي يدعو إلى تبني سياسات تنموية حضرية أكثر استدامة تكفل التوازن والتكامل بين المدينة والريف،

وهذا يمكن أن يندرج تحت ما يسمى بالتخطيط الإقليمي [29].

الجدول (3) مؤشرات رقمية عن نسب التحضر وعدد التجمعات السكانية وفق معيار تجمع سكاني أكبر من (5) آلاف أو (20) ألف نسمة

*** لا توجد بيانات تفصيلية عن محافظة القنيطرة.**

المصدر: الباحث بالاعتماد على تقديرات السكان الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء لعام 2008.

8-3- ترتيب المدن السورية وفقاً للحجم السكاني

فضلاً عن التحليل السابق، تمَّ اختبار صحة ما تمَّ التوصل إليه بالاعتماد على أسس ومبادئ ترتيب المدن من ناحية الحجم السكاني للوقوف على مدى الخلل الهيكلي والتفاوت بين المناطق الحضرية، وكذلك تصنيف المدن السورية وفقاً للنشاطات الاقتصادية والاجتماعية ومستوى الخدمات. وقد احتل موضوع أحجام المدن وتوزعها وانتشارها وتقاربها وتباعدها حيزاً كبيراً في الدراسات الجغرافية وبحوث التخطيط الحضري والإقليمي، وقد استخدم عدد من الأطر النظرية لتوزيع التجمعات الحضرية، يذكر منها قاعدة المدينة الأولى، ومعامل المدن الأربع، وقاعدة الرتبة والحجم، والمكان المركزي. وبتطبيق قاعدة المرتبة والحجم على المدن السورية، بالاعتماد على فرضية جورج زيبف الذي يبيّن وجود علاقة بين النمط الذي يتخذه تسلسل ترتيب المدن على مخطط التوزيع اللوغاريتمي وعدد سكانها [2]. ففي حال اتخاذ أحجام المدن منحنى انسابياً متدرجاً أقرب ما يكون إلى الخط المستقيم يعني وجود هيكلية سكانية هرمية متوازنة ومتدرجة متمثلة بنظام حضري متكامل، وهذا يعني أن الدولة موضوع الدراسة قد وصلت إلى درجة النضج الاقتصادي وإلى توزيع النشاطات الاقتصادية والخدمية بشكل متساوٍ على أنحائه جميعها. ويُلاحظ من الشكل(4) أن تراتبية المدن السورية بعيدة تماماً عن الخط المستقيم، مما يدل على وجود خلل واضح في الهيكلية الحضرية للمدن السورية تتمثل بالنمو الحضري غير المتوازن.

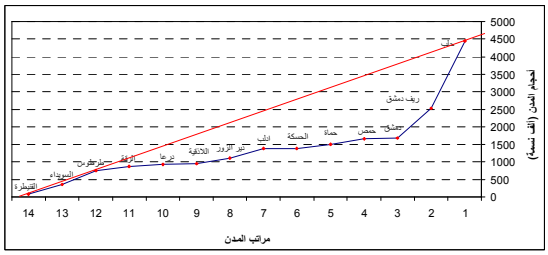

شكل(4) ترتيب مدن مراكز المحافظات السورية وفق قاعدة الحجم والرتبة

المصدر: الباحث بالاعتماد على المجموعة الإحصائية لعام 2008.

9- التخطيط الحضري وسياسات التنمية الحضرية في سورية: محدودية السياسات والاستراتيجيات

لم تتضمن الخطط الخمسية السابقة رؤية شمولية لقضايا التنمية الحضرية. وغالباً ما كان يتم التعامل مع مسألة التنمية الحضرية في سياق العمل الهندسي الذي غالباً ما يقتصر على تطوير البنية التحتية بهدف التنظيم العمراني لمناطق التجمعات السكانية والمسح الطبوغرافي وإعداد مخططات استعمالات الأراضي والمخططات التنظيمية بعيداً عن مفاهيم التنمية الاقتصادية والاجتماعية. أدركت الخطة الخمسية

العاشرة بأنَّ عدم الالتزام بالمخططات العمرانية وتوسعها أدى بدوره إلى خسائر كبيرة أثرت بشكل واضح في الاقتصاد الوطني جراء الزحف العمراني والتآكل المتزايد للأراضي الصالحة للزراعة واستنزاف نوعية المخزون المائي وتدهوره وتدني نوعية الحياة في المدن ونقص الخدمات في الريف [30]. وبناءً على ذلك أولت الخطة الخمسية العاشرة اهتماماً واضحاً لموضوع التنمية الحضرية، حيث أفردت فصلاً خاصاً له وطرحت مجموعة من المشاريع لتحقيق التنمية الحضرية ضمن إطار عمل متكامل وبمستويات متدرجة ومتكاملة، انطلاقاً من دمشق الكبرى المعاصرة، مروراً ببناء العواصم الإقليمية كأقطاب للتوازن، ومنتهياً ببرنامج التنمية المستدامة للمناطق الحضرية والريفية على السواء، وذلك من خلال عدد من البرامج والمشاريع الخاصة [30]:

- مشروع دمشق الكبرى المعاصرة،
- مشروع إدارة التنمية المستدامة للمناطق الحضرية والريفية،
- مشروع بناء العواصم الإقليمية المحلية كأقطاب للتوازن على المستوى الوطني.

عالجت الخطة الخمسية العاشرة في الواقع، موضوع التنمية الحضرية بشكل متكامل انطلاقاً من تشخيص واقع التنمية الحضرية، حيث حددت بوضوح أهم التحديات التي يجب معالجتها. ثم وضعت الرؤية المستقبلية للتنمية الحضرية، ورسمت بدقة الاستراتيجيات والسياسات والبرامج والمشاريع اللازمة لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة. غير أن هناك مجموعة من التحديات التي واجهت وأعاقت تنفيذ تلك الاستراتيجيات والبرامج، يُذكر منها:

- تعدد الجهات المعنية وعدم وجود جهة مرجعية تعنى بشؤون التنمية الحضرية، وتتحمل مسؤولية تنفيذ خطط التنمية الحضرية وبرامجها، فضلاً عن عدم وجود تشريعات حديثة في هذا المجال.
- عدم وجود مديريات تعنى بالتنمية الحضرية على المستوى المركزي. بالمقابل، هناك مديرية للتخطيط العمراني في وزارة الإدارة المحلية، وقد أحدثت في هيئة تخطيط الدولة ضمن إدارة التنمية القطاعية مديرية خاصة للتنمية الحضرية، وذلك مع إقرار الخطة الخمسية العاشرة في عام 2006، إلا أنَّ عملها اقتصر على دراسة البرامج الوظيفية والتكاليف الإجمالية للمشاريع الهندسية التابعة للقطاع العام، ولم يكن هناك أية أعمال في مجال التخطيط الحضري بأبعاده التنموية المعاصرة، وقد تمّ تغير تسميتها مع نهاية عام 2007 لتصبح مديرية "الإسكان والتعمير"، وفق بعد هندسي بعيداً عن قضايا التنمية الحضرية.
- على الرغم من وجود **استراتيجيات وسياسات من أجل التنمية الحضرية في سورية، إلا أنَّ ذلك لم يترافق ببرامج عمل تنفيذية، إذْ لم تضع الخطة الخمسية العاشرة برامج عمل فنية (زمنية ومالية وإدارية) لتحقيق أهداف التنمية الحضرية وبرامجها،** كذلك **لم يكن هناك تحديد واضح للمسؤوليات بالنسبة إلى الوزارات والجهات التنفيذية،** فضلاً عن **قلة الأطر البشرية** المختصة في مجال التخطيط الحضري بمفهومه المعاصر، الأمر الذي جعل تلك الاستراتيجيات والسياسات والأهداف بعيدة عن التنفيذ.

شارفت الخطة الخمسية العاشرة على الانتهاء، وتلك التحديات مازالت قائمة، وما نفذ على أرض الواقع في مجال التنمية الحضرية لا يعكس ما تضمنته الخطة الخمسية العاشرة في أهدافها وتوجهاتها. هذا ما يقود إلى الاستنتاج بأن هناك **محدودية لتلك السياسات**

والاستراتيجيات، وإنَّ وضع الخطط مركزياً غير كافٍ لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة، بل يجب أن يترافق ذلك بمجموعة من الأدوات المهمة، التي يتكامل فيها دور الإدارة المركزية مع الإدارة المحلية مع القطاع الخاص والمجتمع المحلي، وهذا ما يقود بدوره إلى البحث عن دور تلك الجهات في عملية التنمية الحضرية؟

10- دور كل من الإدارة المحلية، المجتمع المحلي والقطاع الخاص في عملية التنمية الحضرية

أجريت عدة إصلاحات في سورية لمعالجة الأوضاع المعيشية في المناطق الحضرية والريفية. غير أنه لم تبذل جهود منسقة في مجال التخطيط الحضري ولاسيما ما يتعلق بالتكامل مابين المناطق الحضرية والريفية. وقد اتخذت مبادرات قانونية لتمكين البلديات من اقتناء أراضٍ غير مزودة بالخدمات، وذلك من أجل تطويرها لتلبية احتياجات التوسع العمراني. وقامت الحكومة بوضع سلسلة من القوانين لتنظيم الأراضي وإدارة النمو الحضري، واستحداث نظم مؤتمتة للمساحة. ومع أن الهدف من بعض هذه التشريعات كان تحسين نظام التخطيط، ولاسيما المرسوم التشريعي رقم 5 لعام 1983 وتعديلاته، غير أنه تركّز على الإجراءات أكثر مما تركّز على النوعية وبمعاملة المناطق كلّها بالسوية نفسها، دون أي تمييز بين مشاكل كل منطقة وخصائصها. من جانب آخر، فإن القوانين الخاصة بالتخطيط على المستوى المحلي تتبع نهجاً يتمثل في إعطاء الأوامر من أعلى إلى أسفل وتقتصر مشاركة المواطنين على تسجيل اعتراضاتهم القانونية التي تعرض بدورها على اللجان الإقليمية التي تدرس تلك الاعتراضات وتعمل على معالجتها، ويتم بعد ذلك تصديق المخطط ويصبح جاهزاً للتنفيذ. كما أن هناك قوانين تقتضي إدخال تعديلات عليها مّما يسهم في توقف التنفيذ، ومن ثَمَّ فإن سرعة نمو المناطق الحضرية غير المنظمة تفوق كثيراً القدرات الإدارية المحلية، وقد تؤدي بعض الأخطاء الموجودة في المخططات إلى وقفها في بعض المدن، كما هو الحال في مدينتي دمشق واللاذقية.

على الرغم من صدور قانون الإدارة المحلية منذ سبعينيات القرن الماضي الذي أناط مسؤولية إدارة البلديات بوزارة الإدارة المحلية، غير أن الحكومة احتفظت بقدر كبير من سلطتها المركزية فيما يخص القرارات النهائية، ضمن ما سمي نظام " الديمقراطية المركزية" [6]. أمَّا من الناحية المالية فيخصص لوزارة الإدارة المحلية ما يزيد على (10%) من ميزانية الدولة، وهذه الحصة لا تكفي لتمويل معظم الموازنات البلدية. ولذلك تعتمد معظم البلديات على مصادر أخرى للتمويل من بينها رسوم ترخيص البناء وضريبتا النظافة والتحسين، ورسوم بيع الأملاك وتسجيل عقود الإيجار، وغيرها من أشكال الاستثمار التي أدت إلى ظهور بعض حالات الفساد من جهة، فضلاً عن انشغال القائمين بتلك القضايا مما يصرفهم عن التخطيط للتنمية الحضرية.

ويعتمد القائمون على الإدارة الحضرية بصورة متزايدة على أسلوب إدارة الأزمات، بعيداً عن التخطيط الاستراتيجي طويل الأمد. ولا تقدم أجهزة الإدارة المحلية التقارير إلا عن موازناتها الرسمية، وتقدم تقارير من حين إلى آخر حسب الطلب، وعادة لا تعطى الوقت الكافي لصياغتها فتفتقر بذلك إلى المصداقية المطلوبة. كما تفتقر معظم البلديات إلى

موظفين ذوي مؤهلات عالية وإلى قاعدة واسعة من البيانات. كما أنها تحتاج إلى قدر من السلطة والاستقلالية والإدارة الذاتية لإعداد الخطط وتنفيذها. فهي بذلك غير قادرة على إنجاز المهام المنوطة بها مثل توفير المياه والكهرباء والرعاية الصحية وإدارة البيئة، والتنمية الحضرية بل تسند تلك المهام من تخطيط واستثمار وتنفيذ إلى الجهات المركزية مثل وزارة الإسكان والتعمير، ووزارة الصحة، وغيرها، فضلاً عن تعدد الجهات المشاركة في تقديم الخدمات كالصرف الصحي، بينما تنفذ مشاريع محطات معالجة الصرف الصحي للتجمعات السكانية الصغيرة من قبل وزارة الإدارة المحلية، في حين تنفذ الشبكات الخاصة بالصرف الصحي من قبل وزارة الإسكان، ممّا يخلق ازدواجية إدارية نتيجة ضعف التنسيق من جهة وطول الدورة البيروقراطية من جهة أخرى، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تأخير التنفيذ.

هذا وتعتمد السلطات المحلية عادة على مصدرين أساسيين لدخلها: ما تخصصه ميزانية الدولة للمدينة، وما تحصل عليه المدينة من رسوم وضرائب، وفي الأحوال جميعها تتطلب التنمية الحضرية البحث عن موارد دخل جديدة، وذلك من خلال إيجاد شركاء جدد في العملية. في الواقع، لم يكن هناك ما يشجع القطاع الخاص على العمل في المناطق الحضرية الجديدة. ومن ثَمَّ، كانت أسعار الأراضي في المراكز القديمة ضخمة ومبالغاً فيها جداً لدرجة أن المخالفات الخطيرة لنظام البناء أصبحت مربحة، فالغرامات المفروضة على المخالفين تكاد تكون لا تذكر قياساً بالأرباح المتوقعة. فأصبحت القوانين الخاصة التي سنت "لتنظيم مخالفات نظام البناء" دون جدوى. من جانب آخر، إن سيطرة عقلية كل شيء مجاناً، وكل ما تقدمه الدولة مجاناً فهذا ما أدى ويؤدي بدوره إلى صرف أموال طائلة من خزانة الدولة. علاوة على أنه يخلق روح الاتكالية والسلبية. لذلك لا بد من فرض رسوم ولو رمزية على الخدمات حتى يشعر المواطن بقيمة ما يقدم له، وكذلك تشجيع مشاركة السكان والقطاع الخاص في تكوين مشاريع استثمارية تؤدي إلى تنمية الموارد الذاتية للمدينة وبما ينعكس إيجاباً على الشركاء جميعهم. وفي حقيقة الأمر، يؤدي القطاع الخاص دوراً أساسياً كونه الممول الأساسي للمشاريع والاستثمارات ومن ثَمَّ المحرك للعجلة الاقتصادية في المدينة، وهو القطاع القادر على إدارة المشاريع الاستثمارية وإنجاحها من خلال الدراسات التي يقوم بها وخبرته في هذا المجال، لذلك لا بد من نشر التوعية بأهمية مشاركة السكان والقطاع الخاص، وإيجاد الحوافز التي تضمن مشاركتهم في عملية التنمية.

11- أهم التحديات التي تواجه إدارة التنمية الحضرية في سورية

إن التحدي الرئيس الذي يواجه أجهزة الإدارة المحلية في مجال إدارة التنمية الحضرية، هو كيفية تأدية مهامها على الرغم من القيود العديدة المتمثلة بمحدودية الموارد البشرية والمالية المتاحة لديها. ويمكن تصنيف التحديات التي تواجه أجهزة الإدارة المحلية في إدارة التنمية الحضرية بثلاثة محاور رئيسة:

تحديات فنية وبشرية: إن عدم توافر التجهيزات الفنية اللازمة (كماً ونوعاً)، يعدُّ مشكلة حقيقية في البلديات الصغيرة والمتوسطة، كما أن افتقار الخبرة وقلة الإمكانيات يؤثر بشكل مباشر في أدائها في مجال التخطيط والتنفيذ، فهناك ضعف واضح في مجال جمع البيانات وتحليلها، ومن ثَمَّ عدم القدرة على التخطيط وصياغة الخطط المحلية اللازمة لعملية التنمية

المحلية، لذلك غالباً ما تكون هذه الخطط خدمية ليس لها أهداف استثمارية ذات مردود اقتصادي يحسن من الإيرادات المحلية.

▪ **تحديات مالية:** إن الموارد المالية المتاحة غير كافية لتلبية الطلبات المتزايدة للسكان على الخدمات، بل إنها تكاد لا تكفي لتأمين الخدمات البلدية الاعتيادية. وتعاني البلديات من القيود المختلفة التي تفرضها الحكومة على توزيع بنود الموازنة المحلية، وكثرة الإجراءات البيروقراطية في حالة المناقلات بين المشاريع.

▪ **تحديات إدارية:** إن ضعف التنسيق الأفقي ما بين أجهزة الإدارة المحلية فيما بينها ولاسيما البلديات المتجاورة، والرأسي مع أجهزة الإدارة المركزية، يؤدي إلى الازدواجية في كثير من الأحيان، ممّا ينعكس بشكل سلبي على أدائها ويزيد من هدر المال العام.

على الرغم من الجهود التي قُدّمت في هذا المجال من قبل وزارة الإدارة المحلية وبدعم من الإتحاد الأوروبي، وذلك في إطار برنامج تحديث الإدارة البلدية (MAM) الذي نفذ مابين الأعوام 2005– 2009. فقد عمل البرنامج على تطوير وبناء قدرات العاملين في مجال الإدارة البلدية في ست محافظات، كما تمَّ إعداد خطة التنمية المكانية الإقليمية للمنطقة الشرقية، ودراسات تخطيطية لعدد من مناطق السكن العشوائي في المحافظات السورية، فضلاً عن دراسة إستراتيجية تنموية لتدمر. إلاَّ أنَّ ذلك لم يكن ضمن إطار إستراتيجية وطنية للتنمية الحضرية، تتكامل فيها الخطط على المستويين الوطني والمحلي. الأمر الذي يستوجب إيلاء المزيد من الاهتمام لهذا المجال، والعمل على إنشاء جهة وطنية مرجعية لقضايا التخطيط الحضري.

12- أولويات العمل لإدارة التنمية الحضرية في سورية

إنَّ التحديات السابقة، تتطلّب من السلطات المحلية، بصورة متزايدة، أن تتعاون مع شركاء دوليين مانحين. كما أنها تحتاج إلى قدر من السلطة والاستقلالية والإدارة الذاتية لإعداد الخطط وتنفيذها[6]. **فالانتقال التدريجي المتوازن والمدروس إلى اللامركزية هو خطوة أساسية** لتحقيق ذلك. غير أنَّ **العملية معقدة وليست بتلك البساطة، فهناك أولويات للعمل من أجل إدارة التنمية الحضرية بمنهجية مستدامة** من خلال:

▪ **تنمية الأطر البشرية الكفوءة** وتهيئتها: إذْ لا بد من زيادة القدرات الفنية والمؤسساتية للموارد البشرية العاملة في الإدارة المحلية، وتنمية مهاراتهم في مجال إدارة البيانات وتحليل المؤشرات المحلية للتنمية الحضرية وتفسيرها ليتم استخدامها في صياغة الاستراتيجيات الحضرية، ورصد التغير الحضري وتقييم أثر السياسات الحضرية والبرامج الإنمائية على مستوى التجمعات السكانية.

▪ **وضع آليات شفافة للمحاسبة المالية والإدارية:** من خلال تفعيل اللامركزية الإدارية والمالية، إذْ لا يتوقف ذلك على إصدار قوانين جديدة، فالقوانين متوافرة وبكثرة، ولكن الإضافات البيروقراطية إلى تلك القوانين، والإجراءات المؤقتة، والمساءلة وفقاً للتسلسل الإداري الهرمي هو أهم ما يعيق ذلك. فمراجعة القوانين البلدية الموجودة لتبسيط الأنظمة

المحلية وإزالة أوجه التعارض فيما بينها هو خطوة أساسية.

▪ **إنشاء نظم إدارة البيانات (المراصد الحضرية):** إن اعتماد المؤشرات الحضرية (الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والمؤسساتية) لرصد التغيرات والتطورات وتقييمها، هو الأداة المثلى لتمكين متخذي القرارات من وضع السياسات المناسبة التي تستند إلى المعلومات الدقيقة وتلبي الاحتياجات المحلية للسكان [5]. لذلك لابدَّ من الاستثمار في إنشاء نظم للمعلومات الحضرية بوصفها أداة للتخطيط وإدارة التنمية الحضرية.

▪ **مشاركة المجتمع المحلي:** إنَّ نجاح التنمية الحضرية مرهون بدعم المؤسسات التي من شأنها أن تتيح للمواطنين أن يشاركوا في عملية التنمية بشكل فعّال ابتداء من مرحلة التخطيط وانتهاء بالتنفيذ.

13- نتائج البحث: أولويات العمل من أجل تنمية حضرية معاصرة متوازنة ومستدامة في سورية

يُعدُّ المؤشر الإحصائي عنصراً مهماً من عناصر الإدارة الحضرية، كما أنَّ توفير الخدمات وبناء الطرق وشبكات المياه والصرف الصحي والطاقة والكهرباء والاتصالات وصيانتها وتمويلها يعدُّ جزءاً رئيساً من الهياكل الأساسية العامة، وشرطاً من شروط التنمية الاقتصادية والاجتماعية. غير أن الإدارة الحضرية لا تقتصر على تقديم الخدمات واستعمالات الأراضي بل تشمل أيضاً صياغة سياسة النمو الحضري من خلال تعريف المناطق الحضرية وفق معايير كمية ونوعية، فقياس التحضر يجب ألا يكون مرتبطاً بمعيار واحد أو اثنين، بل يجب أن يكون هناك معايير نوعية، مبنية على مؤشرات التنمية الحضرية المستدامة في المجال الاقتصادي والاجتماعي والخدمي والبيئي والإداري. فضلاً عن البحث عن أساليب جديدة لجمع الأموال اللازمة لعملية التنمية، وذلك بالاعتماد على الذات من خلال الإدارة الذاتية والتمويل المحلي بما في ذلك تهيئة الأطر البشرية واستحداث أساليب تخطيطية مبتكرة لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة. فعملية التنمية الحضرية، مجال واسع ومتعدد الجوانب، يحتاج إلى تضافر الجهود مابين جهات القطاع العام والخاص والمجتمع المحلي من جانب وتكامل العمل الهندسي والتنموي من جانب آخر. وبناءً عليه **يقدم البحث أهم النتائج وأولويات العمل من أجل تنمية حضرية مستدامة في سورية:**

– إنَّ التخطيط الحضري لا يعنى فقط بالمدينة، بل يشمل دراسة متكاملة لكل من المدينة والريف والعلاقة التبادلية بينهما كمناطق للاستقرار البشري.

– أهمية تفعيل العمل بأسلوب التخطيط الحضري المعاصر كأداة لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة، الذي تتكامل فيه الأبعاد المكانية (العمرانية) مع الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإدارية، أي تحقيق التكامل ما بين العمل الهندسي والتنموي.

– يعدُّ تأهيل الأطر الفنية والعلمية في مجال التخطيط الحضري المستدام، ومن اختصاصات علمية متنوعة ومتكاملة تشمل (الاقتصاد، العمارة، الجغرافية، الحقوق، علم الاجتماع، الزراعة، العلوم السياسية، الخ) خطوة أولى لتفعيل العمل بالتخطيط الحضري المعاصر في سورية.

– إنَّ اعتماد المؤشر الكمي والإحصائي فقط في تحديد نسب التحضر في سورية الذي غالباً ما يرتبط بالمدن، حيث تصنف المناطق الأخرى على أنها ريفية. وعلى هذا الأساس يتم وضع الخطط والبرامج التنموية مما يؤدي إلى أن يكون تمثيل المدن والتجمعات الحضرية الصغيرة هامشياً وضعيفاً في تلك الخطط، الأمر الذي يؤثر سلباً في مستويات

التنمية فيها، لذلك لا بد من إعادة تعريف المناطق الحضرية وتصنيف المدن السورية وترتيبها، وإعادة النظر في المعيار الإحصائي الكمي المعتمد حالياً في سورية، والعمل على معيار إحصائي آخر مبني على الأسس التخطيطية المعتمدة محلياً وعالمياً الذي يعدُّ التجمع السكاني الذي يزيد عدد سكانه على (5) آلاف نسمة هو تجمع حضري.

– كلَّما كان الفرق كبيراً بين عدد التجمعات السكانية التي عدد سكانها أقل أو أكبر من (5) آلاف نسمة، انخفضت نسبة التحضر، وكان ذلك مؤشراً على وجود خلل في توزع الشبكة الحضرية. وبالعكس، كلَّما كان الفرق قليلاً بين عدد التجمعات السكانية التي عدد سكانها يزيد أو ينقص عن (5) آلاف ارتفعت نسبة التحضر، وكان ذلك مؤشراً على وجود شبكة حضرية متوازنة ومتدرجة. إلا أنَّ ربط نسب التحضر بمؤشر إحصائي (كمي) غير كافٍ لتحديد نسب التحضر، بل يجب ربط مؤشر التحضر بمعايير نوعية مثل مؤشرات التعليم والصحة وقوة العمل والخدمات والاستثمار وغيرها.

– كلما ارتفع عدد التجمعات السكانية التي يقل عدد سكانها عن (5) آلاف نسمة ارتفع معه مؤشر الفقر، وذلك بسبب محدودية الموارد المحلية وعدم قدرة السلطات المحلية على تلبية احتياجات تلك المناطق المتناثرة بالبنية التحتية والخدمات الصحية والتعليمية، ومن ثَمَّ ينعكس ذلك بصورة سلبية على مستوى حياة ومعيشة السكان، فضلاً عن تدني مؤشرات التنمية البشرية كما هو الحال في محافظتي حلب والحسكة.

– كلما ارتفع عدد التجمعات السكانية التي يزيد عدد سكانها على (5) آلاف نسمة، انخفض مؤشر الفقر البشري وانخفضت مستويات البطالة وارتفع معهما مستوى المعيشة، حيث تكون تلك التجمعات مراكز جذب لمشاريع تنموية محلية مختلفة، وتكون ضمن نطاق إمكانيات التخديم من قبل السلطات.

– أي إستراتيجية لتنمية حضرية يجب أن تدعم وجود نمط هرمي متوازن للمدن يوضّح التسلسل الهرمي لوظائفها، الأمر الذي يستدعي البحث عن معايير نوعية محلية لتصنيف التجمعات الحضرية.

– إنَّ تطوير استراتيجيات وخطط عمل تنفيذية لتنمية المدن والأقاليم لتحقيق التوازن فيها وفق مبادئ التنمية المستدامة، يجب أن يعتمد على منهج المشاركة، مشاركة المجتمع المحلي من جهة، وسلطات الإدارة المحلية من جهة أخرى، وفق الاحتياجات المحلية والمتطلبات التنموية وبرؤية معاصرة للتنمية الحضرية والإقليمية وليس من منظور عمراني ومكاني كمّي لتوزع الفعاليات.

– إيلاء المزيد من الاهتمام لقضايا التخطيط الحضري والعمل على إنشاء جهة وطنية مرجعية، ويمكن أن يكون ذلك ممثلاً بهيئة أو **وزارة** تعنى بـ "**تخطيط المدن والأقاليم**"، كما هو الحال في العديد من بلدان العالم، إذْ **تعدُّ المدن والأقاليم محركات للتنمية ومؤشراً على مدى تطور تلك البلدان وتقدّمها.**

بالنتيجة، يمكن أن تكون المؤشرات الكمية الإحصائية أداة لقياس حجم التجمع السكاني واحتياجاته التنموية، لكنها غير كافية بل يجب أن يترافق عملها بأدوات نوعية للقياس مثل مؤشرات التنمية الحضرية لوضع استراتيجيات لتنمية المناطق الحضرية وتطويرها، تلك المؤشرات أصبحت أداة لا غنى عنها اليوم من أجل التخطيط الحضري المستدام، ما دام العالم يسير حتماً

نحو التحضر. ويمكن عَدُّ معيار الاستدامة مقياساً لمدى تلبية المنهجيات والسياسات والخطط التنموية لحاجات المجتمعات المحلية ومتطلبات التنمية.

14- المراجع:

[1] أبو عياش، عبد الإله: الجوانب السلوكية في التخطيط الحضري لدول الخليج العربي، مجلة دراسات الخليج، السنة الخامسة، كانون الثاني 1979.

[2] اسماعيل، أحمد: دراسات في جغرافية المدن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة 2005.

[3] الباهي، محمد: التهيئة العمرانية في تونس، أبعادها وحدودها، مجلة الدراسات المدينية، العددان 7-8 كانون الأول 1985.

[4] الجار الله، أحمد جار الله/ الضيوفي، عطية: معايير إجرائية لتعريف الأماكن الحضرية في المملكة العربية السعودية- المنطقة الشرقية، دراسة تطبيقية، جامعة الملك فيصل، الرياض 2005.

[5] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسية: الاستدامة البيئية الحضرية، الأمم المتحدة 2001.

[6] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسية: اللامركزية والدور الناشئ للبلديات في منطقة إسكوا، الأمم المتحدة 2003.

[7] الليثي، هبة/ أبو اسماعيل خالد: الفقر في سورية 1996-2004، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دمشق 2005.

[8] المكتب المركزي للإحصاء بدمشق: المجموعة الإحصائية لعام 2008.

[9] المكتب المركزي للإحصاء بدمشق: بيانات نشرت في جريدة تشرين، العدد 14003، دمشق 26 آب 2009.

[10] الهيئة السورية لشؤون الأسرة/ صندوق الأمم المتحدة للسكان: حالة سكان سورية- التقرير الوطني الأول، دمشق 2008.

[11] الهيتي، صبري فارس: جغرافية المدن، دار صفاء، عمان 2010.

[12] الوكالة الألمانية للتعاون التقني (GTZ)/ وزارة الإدارة المحلية: سورية الحضرية، نشرة ربعية، برنامج التنمية العمرانية المستدامة (GTZ-UDP)، العدد الثاني، أيلول 2009.

[13] الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا)/ وزارة الإدارة المحلية والبيئة: الدراسة حول التخطيط العمراني للتنمية المستدامة في إقليم دمشق الكبرى في الجمهورية العربية السورية، التقرير النهائي، دمشق 2007

[14] برنارد، فيليب: علم الاجتماع (من المفهوم إلى التطبيق)، مس غرو، شركة هيل للمطبوعات، نيويورك 1979.

Bernard, Philips: Sociology (from Concept to Practice), Mcgrow- Hill Book Company, New York 1979.

[15] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: الاستثمار في التنمية، خطة عملية لتحقيق الغايات الإنمائية للألفية، مشروع الأمم المتحدة للألفية- عرض عام 2005.

[16] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التقرير الوطني الاستشرافي الأساسي الأول لمشروع سورية 2025، المحور السكاني والمجالي، 2005.

[17] برنامج تحديث الإدارة البلدية/ وزارة الإدارة المحلية والبيئة: خطة التنمية المكانية الإقليمية للمنطقة الشرقية، دمشق 2008.

[18] تحالف المدن/Cities Alliance: مدن بلا مناطق عشوائية، واشنطن.

الموقع الالكتروني: (Cities without slums) : WWW.citiesalliance.org

[19] خير، صفوح: أضواء على مفاهيم السياسة، الإستراتيجية، التخطيط، وضع الخطط وأصول تنفيذها، رئاسة الجمهورية، الموسوعة العربية، دمشق 2001.

[20] خير، صفوح: التخطيط الحضري، رئاسة الجمهورية، الموسوعة العربية، دمشق 2005.

[21] سيد أحمد، غريب: علم الاجتماع الريفي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1985.

[22] صندوق الأمم المتحدة للسكان: حالة سكان العالم 2007، إطلاق إمكانات النمو الحضري، الأمم المتحدة 2007.

[23] كمال أحمد/حبيب كرم: علم الاجتماع الحضري، دار الجيل للطباعة، القاهرة 1973.

[24] لويس كيبل: مبادئ وتطبيقات لتخطيط المدن والمناطق، ستيت غازيت 1952.

Keeble Lewis, " Principles and practices of town and country planning", estate Gazette, 1952.

[25] مجلس الوزراء المصري/ مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: مفهوم الريف والحضر بين التعريفات الدولية والوطنية، القاهرة، 2006.

[26] مسلماني، يوسف/ العودات، محمد، الخرفان كامل: دراسة تلوث الهواء بغبار معمل إسمنت طرطوس وتأثيره في نباتات المنطقة المجاورة، هيئة الطاقة الذرية، سورية 2000.

[27] معهد التخطيط القومي: تصنيف وترتيب المدن المصرية، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم 14، القاهرة 2001.

[28] ميًّا، رولا: الأسباب والقوى المحركة لظهور مفهوم التنمية المستدامة، محاضرات ماجستير إدارة النظم الصناعية والبيئة، مقرر التنمية المستدامة، جامعة دمشق، دمشق 2005.

[29] ميّا، رولا: أهمية التخطيط الإقليمي في عملية التحديث والتطوير في سورية– التحديات وأولويات العمل، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، العدد الثاني، دمشق 2009.

[30] هيئة تخطيط الدولة: الخطة الخمسية العاشرة 2006–2010، الفصل السادس، التخطيط الإقليمي المتوازن والتنمية الحضرية، دمشق 2006.

[31] ورشة عمل: الفقر الحضري في حلب، نتائج ورشة عمل البحث السريع بالمشاركة لتخفيف حدة الفقر الحضري– منطقتي الحيدرية والشيخ خضر، مجلس مدينة حلب، تشرين الثاني 2008.

[32] وزارة الإدارة المحلية والبيئة، البنك الدولي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: الإستراتيجية و خطة العمل البيئية في سورية، دمشق 2003.

تاريخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق: 2010/3/10.